جامعة يحيى فارس–المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تحت عنوان:

اختيار نظام سعر صرف أمثل للدينار الجزائري للفترة 1990 – 2016.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة : إشراف الأستاذ:

– فاطمة الزهراء بونبال – أ.د. يوسف حميدي

لجنة المناقشة:

أ.د بوشنافة صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د حميدي يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقررا
د. غزازي عماد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.مسعداوي يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية :2017/2016.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى كل أحبائي أينما وجدوا أفراد عائلتي وصديقاتي ، أساتذتي ،زملاء وزميلات الدراسة والعمل.

كلمـة شكـــــر

الحمد لله والشكر لكل من ساعدني أو ساهم معي في إنجاز هذا العمل خاصة الأستاذ المشرف حميدي يوسف.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: النظام النقدي الدولي وسعر الصرف	**01**
تمهيـــد	02
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي الدولي	03
المطلب الأول: قاعدة الذهب	03
المطلب الثاني: نظام الصرف بالذهب	03
المطلب الثالث: نظام بريتن وودز	04
المطلب الرابع: النظام النقدي الدولي بعد بريتون وودز	05
المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف.	07
المطلب الأول :مفهوم سعر الصرف.	07
المطلب الثاني :أنواع سعر الصرف ومحدداته.	10
المطلب الثالث :وظائف سعر الصرف.	12
المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف	14
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	14
المطلب الثاني: نظرية المرونات ونظرية كفاءة سوق الصرف	20
المطلب الثالث: النظرية الكمية والنظرية الإنتاجية	23
المطلب الرابع: نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية ميزان المدفوعات والتعديل الزائد لسعر الصرف	24
خلاصة	27
الفصل الثاني: نظام سعر الصرف ومحددات إختياره	**28**
تمهيـــد:	29
المبحث الأول :التطور التاريخي لأنظمة الصرف	30

المطلب الأول: نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب	30
المطلب الثاني: نظام حرية الصرف	32
المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف	32
المطلب الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف	33
المطلب الخامس: أسعار الصرف المعومة	34
المبحث الثاني: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف	35
المطلب الأول: الترتيبات الثابتة	36
المطلب الثاني: الترتيبات العائمة	37
المطلب الثالث: الترتيبات الوسيطية	37
المبحث الثالث :محددات اختيار نظام الصرف الأمثل	40
المطلب الأول :نظرية منطقة العملة المثلى	40
المطلب الثاني :نظام الصرف وطبيعة الصدمات الاقتصادية	44
المطلب الثالث :نظام الصرف والمتغيرات السياسية	46
المطلب الرابع :معايير أخرى لاختيار نظام سعر الصرف الأمثل	48
خلاصة:	56
الفصل الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر	**57**
تمهيـــد	58
المبحث الأول: نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث أزمة سنة 1986	59
المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف(1963 -1986)	59
المطلب الثاني: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر:(1963 - 1985)	61
المبحث الثاني :نظام صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة سنة 1986	65
المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري (1986- 2008)	65
المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف ما بعد سنة1986	72
المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وإصلاح نظام الصرف الجزائري.	76
المطلب الأول: سياسة الصرف في الاتفاقيات قبل إعادة الجدولة	76
المطلب الثاني: سياسة الصرف في اتفاقيات إعادة الجدولة	79
خلاصة:	84

الفصل الرابع: نظام سعر الصرف الأمثل للدينار الجزائري	**85**
تمهيـــد:	86
المبحث الأول: ظاهرة التفريغ ودواعي تحرير العملة	87
المطلب الأول: ظاهرة التفريغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية	87
المطلب الثاني: دواعي تعويم العملة	88
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:	90
المبحث الثاني:الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن	93
المطلب الأول: شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن	93
المطلب الثاني: وتيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن	95
المبحث الثالث: مرونة الدينار الجزائري	97
المطلب الأول: مرونة الدينار الجزائري شكلية أم حقيقية.	97
المطلب الثاني:ظاهرة الخوف من التعويم	99
المطلب الثالث:الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم	101
خلاصة:	106
خاتمة	**107**
قائمة المراجع	**113**

فهرس الجداول والأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1 _ 1)	تحديد سعر الصرف التوازني وفق نظرية المرونات	21
(2 _ 1)	تحديد سعر الصرف في ظل نظام ثبات الصرف	30
(2 _ 2)	خط المنطقة النقدية المثلى	42
(2 _ 3)	الثالوث المستحيل	46

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(2 _ 1)	الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف الأجنبي حسب Frankel	35
(2 _ 2)	العوامل المؤثرة في إختيار نظام الصرف الملائم	55
(3 _ 1)	سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي والموازي	63
(3 _ 2)	أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري سنة 1994	67
(4 _ 1)	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري 1990 _ 2016	98
(4 _ 2)	تطور ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1997 _ 2015	102

مـقـدمـــــة

تنطوي المفاهيم الاقتصادية الأساسية على عنصر في غاية الأهمية يضمن الروابط الاقتصادية التي تجمع بين مختلف الدول ألا وهو التجارة الدولية ، حيث تتيح هذه الأخيرة الفرصة أمام الدول لرفع مستويات معيشتها. وفي ظل العدد الكبير من العملات تقتضي حتمية التبادل ضرورة تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية بإيجاد أداة نقدية مشتركة للتسوية ومقياس للقيمة ، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل العملات لبعضها البعض وبالضبط قيمة كل عملة مقابل عملة أخرى ،وهو ما يعرف بسعر الصرف الذي يتحدد في سوق الصرف تحت مظلة نظام سعر الصرف. هذا الأخير يمكن ان يكون ثابتا أو مرنا أو وسيطيا ، وذلك حسب سياسة الصرف المتبعة من طرف كل دولة أو حسبما يلائم حالتها الاقتصادية، وهنا تكمن المشكلة في اختيار المعايير أو المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها لتحديد النظام الأمثل من جهة وتطبيقه حسب مبادئه من جهة أخرى .

هناك العديد من المزايا التي ينطوي عليها نظام سعر الصرف الثابت الذي يربط العملة المحلية بإحدى أو مجموعة من العملات الأجنبية لاسيما في البلدان النامية، وفي المقابل ستكون هذه الدول أكثر عرضة لأزمات العملة والأزمات المصرفية مقارنة بالبلدان التي تعتمد نظاما أكثر مرونة، فالمزايا المترتبة عن إعتماد سعر الصرف المرن تزداد مع تطور الإقتصادات وارتباطها على نحو أوثق بالأسواق المالية الدولية، مما أدى بالكثير من الدول لإعتماد النظام المرن على غرار الشيلي، البرازيل، بولندا..، لاعتبارهم ان النظم المرنة تكفل حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من إستقلالية أكبر في السياية النقدية.

الجزائر مثلا باشرت بإحداث اصلاحات وتعديلات تدريجية على نظام صرفها قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية ، والتي تجسدت في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية نهاية سنة 1987 لتواصل عملية اصلاح سياسة الصرف في اطار برنامج التعديل الهيكلي تحت اشراف الصندوق النقدي الدولي، وبتاريخ 01 جانفي 1996 تم الاعلان عن نظام سعر الصرف الجديد الذي اعتمدته الجزائر وهو نظام التعويم المدار ولم يتم تغييره الى يومنا هذا رغم التغيرات التي شهدها كل من الاقتصاد الجزائري والعالمي في العقدين الماضيين. فالاقتصاد الجزائري يعاني بسبب قلة الصادرات خارج المحروقات مقابل ضخامة وتعدد الواردات من جهة وضعف قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات الدول المتعامل معها من جهة أخرى.

بناء على ما سبق تتضح المعالم الرئيسية لإشكالية الموضوع والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

_هل كان نظام سعر صرف الدينار الجزائري المختار في الفترة 1990-2016 مثالي ؟

يمكن تقسيم هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الثانوية يمكن حصرها فيما يلي:

- كيف تطور النظام النقدي الدولي ؟

- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لنظام سعر الصرف ؟

- ما هي المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر ؟

- هل يوجد نظام سعر صرف امثل ؟ وإن وجد فما هو بالنسبة للجزائر ؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات

المبدئية المتمثلة في:

- تعتبر اتفاقية بريتون وودز Bretton woods أكبر منعطف في تطور النظام النقدي الدولي.

- من أهم المعايير المعتمدة لاختيار نظام الصرف الأمثل: حالة ميزان المدفوعات، درجة الانفتاح الاقتصادي.

- نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر منذ الإستقلال هو النظام الثابت مقابل الدولار الأمريكي .

- نظام سعر الصرف الأمثل هو النظام الذي يحقق ويحافظ على التوازن الاقتصادي للدولة، والتعويم هو نظام الصرف الأمثل للدينار الجزائري.

الهدف من الدراسة:

- تحديد الدور الذي تلعبه عملية اختيار نظام الصرف الأمثل وتاثيره على اداء وفعالية الدينار الجزائري.

دوافع اختيار الموضوع:

- ميولنا الشخصي لدراسة وتحليل مواضيع المالية الدولية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار نظام الصرف الأمثل في دعم العملة التي تشير الى القوة الاقتصادية للدول وترفع من مستوى التنافسية الخارجية لها في ظل التطورات السريعة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من جهة، وسلسلة الأزمات المالية من جهة أخرى.

المنهج المتبع:

من أجل معالجة إشكالية البحث، سنعتمد في هذه الدراسة على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي فقط.

حدود الدراسة:

سوف نقتصر في تناولنا لموضوع الدراسة على نظام صرف الدينار الجزائري ومدى ملائمته لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990 – 2016.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بربري محمد أمين أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 بعنوان:"الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" للاجابة على الاشكالية التالية: ما مدى جدارة نظام صرف الدينار الجزائري في التأثير على النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع درجة الصدمات الاقتصادية؟ وقد توصل الباحث من خلال التحليل القياسي والاقتصادي الى أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري كانت له علاقة سلبية مع تطور النمو الاقتصادي الذي مازال مصيره مرهونا بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- دراسة بليمان سعاد مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3 بعنوان: "اشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ للإجابة على الاشكالية التالية: هل يمكن الحديث عن خيار استراتيجي لسياسة الصرف في اقتصاد ناشئ كالجزائر؟ وتوصلت الباحثة في الأخير الى أنه لا يمكن الجزم بأن هناك نظام صرف مناسب بشكل نهائي يمكن الالتزام به من قبل الدول، كما لا يمكن تفضيل نظام على نظام آخر بشكل قطعي.

3- دراسة برياطي حسين مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة مستغانم سنة 2008 بعنوان:" أنظمة سعر الصرف معايير إختيار نظام الصرف الملائم" .

4- دراسة حمودة فاطمة الزهراء مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر سنة 2001 بعنوان: " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية" .

5- دراسة زكراوي لخضر مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2000 بعنوان: " تطور نظام الصرف في الجزائر :أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار" .

6- دراسة جعفري عمار مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة سنة 2013 بعنوان:" إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010".

موقع البحث من الدراسات السابقة:

على غرار الدراسات السابقة سنتطرق لمختلف المعايير المعتمدة لاختيار نظام سعر الصرف، وسنميز بحثنا بإقتراحنا لنظام سعر الصرف المرن كنظام أمثل للدينار الجزائري وندرس نتائج هذا الإقتراح.

صعوبات الدراسة: نقص المراجع؛
صعوبة نمذجة الموضوع وبالتالي تخلينا عن الدراسة القياسية.

تقسيم البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف.

بحيث سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة الخلفية النظرية لسعر الصرف كنتيجة عن تطور النظام النقدي الدولي.

الفصل الثاني: نظام سعر الصرف ومحدداته.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة نظرية لنظام سعر الصرف وكذا محددات أو معايير اختيار نظام سعر الصرف الأمثل.

الفصل الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر.

سنسرد في هذا الفصل سياسة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر بالتركيز على نظام الصرف .

الفصل الرابع: نظام سعر الصرف الأمثل للجزائر.

جامعة يحيى فارس–المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تحت عنوان:

اختيار نظام سعر صرف أمثل للدينار الجزائري للفترة 1990 – 2016.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة : إشراف الأستاذ:

– فاطمة الزهراء بونبال – أ.د. يوسف حميدي

لجنة المناقشة:

أ.د بوشنافة صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د حميدي يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقررا
د. غزازي عماد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.مسعداوي يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية :2017/2016.

سنحاول في هذا الفصل اقتراح نظام سعر الصرف المرن كنظام أمثل للدينار الجزائري ثم ندرس نتائج هذا الإقتراح.

الفصل الأول:

النظام النقدي الدولي وسعر الصرف

تمهيـــــد:

شهد تاريخ العلاقات النقدية الدولية أنظمة صرف متباينة شملت فترات زمنية عرف فيها العالم ظروف دولية خاصة على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، و يشكل النظام النقدي الدولي الإطار التنظيمي لممارسة مختلف أنظمة سعر الصرف الدولية ، لذلك فهو يعبر عن مجموعة من القواعد و الإجراءات المستعملة لتنظيم وسير العمليات النقدية الدولية، فالمعاملات الاقتصادية الدولية تتميز بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقود مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الدولية، لكن هذه الأخيرة تصطدم بمشكلتين أساسيتين أولهما تتمثل في عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب، و ثانيهما تتمثل في الجهاز الذي تتم في إطاره المدفوعات الدولية، فالوسيط الذي يتم عن طريقه بيع و شراء العملات الأجنبية يسمى بسوق الصرف الأجنبي، و يوفر هذا السوق للمتعاملين إمكانية الحصول على عملات مختلفة و بأسعار مختلفة لإتمام معاملاتهم الاقتصادية. و عادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات و تغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث أزمات كبيرة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المراحل التي مر بها صندوق النقد الدولي ثم لماهية سعر الصرف في المبحث الثاني أما المبحث الثالث والأخير فسنتعرف على النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي الدولي

كثيرا ما اقترنت الأزمات النقدية الدولية بالمشاكل الناتجة عن تعويم سعر الصرف أو تثبيته في ظل نظام الصرف القائم ، و للكشف عن مختلف سلبيات و إيجابيات مختلف أنظمة الصرف التي شملتها المعاملات النقدية الدولية خلال مراحل زمنية مختلفة ، يجدر بنا الوقوف قبلا عند كل نظام نقدي دولي ومتابعة مختلف المراحل التي مر بها هذا الأخير.

المطلب الأول: قاعدة الذهب

شملت قاعدة الصرف بالذهب فترة قصيرة ، امتدت من غاية القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين استطاعت من خلالها المؤسسات تسهيل المدفوعات الدولية و تكييف الإختلالات في موازين المدفوعات، ذلك لكون جميع العملات كان لها قابلية التحويل إلى الذهب ، فكان ذلك أفضل وسيلة لتحقيق استقرار أسعار الصرف ، فضلا عن حرية تصدير و استيراد الذهب الذي كان له تأثير في وضعية موازين المدفوعات [1] و مع نشوب الحرب العالمية الأولى سادت مجموعة من الاضطرابات نقدية حالت دون إمكانية استمرار معيار الذهب و يعود ذلك لأهم الأسباب و التي تتمثل في :

– الحرب العالمية الأولى و ما أفرزته من التزام معظم الدول للتخلي عن آلية قاعدة الصرف بالذهب.

– نمو معدل التضخم في العديد من الدول بمعدلات مرتفعة .

المطلب الثاني: نظام الصرف بالذهب

اتجهت أنظار الدول نحو تأسيس نظام نقدي رسمي بعد التخلي عن قاعدة الذهب، لهذا الغرض تم الاتفاق في ندوة عرفت بندوة جنوة سنة 1922 على تأسيس نظام نقدي أطلق عليه إسم *نظام الصرف بالذهب*، حيث اعتمد سير هذا النظام على إدخال عملات صعبة قابلة للتحويل إلى ذهب والتي يتم بموجبها حل مشكل السيولة الدولية فضلا عن إمكانية الاحتفاظ بها كاحتياطات دولية من قبل البنك المركزي إلى جانب الذهب ، وتميز هذا النظام عن سابقه بعدم قابلية تحويل العملات إلى ذهب إلا على المستوى الخارجي في شكل سبائك للبنك المركزي.

ولم يستطع هذا النظام أن يتجاوز بعض العقبات التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية على الصعيد الاقتصادي و السياسي ....الخ ، كما استدعت إعادة بناء الاقتصاد العالمي وجود سيولة دولية كبيرة لم يكن بالإمكان توفيرها في ظل نظام الصرف بالذهب.

[1] جون ميديسون ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة عبد الله منصور و آخرون ، دار المريخ، الرياض، 1987 ،ص: 761.

المطلب الثالث: نظام بريتن وودز

أجمعت معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة عقد مؤتمر يتم فيه طرح مختلف القضايا النقدية الدولية و البحث عن إطار تنظيمي للعلاقات النقدية الدولية ، و بناءا عليه عقدت ندوة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، وسميت بندوة بريتن وودز التي تم فيها تأسيس الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي ، إلى جانب الإقرار بإنشاء نظام نقدي دولي أصبح يعرف بنظام بريتن وودز . و أهم ما ميز هذا النظام ما يلي [1]:

- يقوم النظام على معيار الصرف بالذهب ، حيث يستخدم هذا الأخير كمعيار أو قاعدة لتحديد و قياس قيمة العملة المحلية لكل بلد عضو في الصندوق النقدي الدولي؛

- تحديد قيمة الدولار الأمريكي بقيمة معينة من الذهب ، حيث حددت أوقية الذهب الخالص. ب: 35 دولار؛

– قابلية تحويل الدولار إلى ذهب؛

- نمط الصرف الثابت مع قابلية التعديل عند الضرورة و تأرجح العملات داخل مجال حدد هامشه بزائد واحد و ناقص واحد (1 + ، 1 –)بالنسبة للمعادلة الرسمية المصرح بها؛

- إمكانية مراجعة و تعديل العملات الرسمية بإشعار الصندوق النقد الدولي عندما لا يتجاوز التغير 10% و التعديل بعد الحصول على إشعار و موافقة الصندوق عندما يفوق التعديل 10% من أجل التعادل. وهذا لتصحيح ما يسمى "بالاختلال الأساسي و اعتبرت المبادئ المذكورة هي الركائز التي يعتمد عليها النظام النقدي الدولي و التي يتم بموجبها تحقيق الأهداف الرئيسية التالية [2]:

– ثبات أسعار الصرف؛

- قابلية تحويل الذهب إلى دولار؛

–توفير السيولة الدولية.

[1] أحمد الأفندي ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتعويم العملة اليمنية، www.us.edu/ssm/dir/alafandir2-alafandi.htm، 06./ 2016/10.

[2] مروان عطوان ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى، الجزائر ، 1992، ص:133.

لقد تعاظمت الأهمية النسبية للدولار الأمريكي في ظل نظام بريتون وودز ، و لكن ما لبث أن عرف النظام أزمات كانت ناتجة عن مشاكل ميزت النظام ،و التي شكلت نقاط ضعفه و أهمها اعتماد نظام بريتون وودز على عملة إرتكازية واحدة و هي الدولار الأمريكي الذي فرض ضرورة قيام الأخيرة بتوفير السيولة الكافية منها لتلبية الطلب العالمي عليه وكان ذلك بأسلوبين هما :

– تحقيق عجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي قدر ما بين سنتي 1985 و 1960 بـ 3 مليار دولار سنويا ؛

– الاقراض الصافي لبقية العالم الذي حدث خلال ندرة الدولار ما بين سنتي 1945 و 1957 .

و من خلال ذلك يظهر أن نظام بريتون وودز لا يخلو من عيوب ساهمت في تعجيل فنائه و تتمثل أهمها فيما يلي [1]:

– يعكس هذا النظام عدم قدرته على تحديد أسعار الصرف حسب قوى السوق؛

– حجم الإنتاج الدولي من الذهب لا يتناسب و توسع التجارة الدولية؛

– ارتكاز هذا النظام على الدولار ، يعد من أكبر العيوب خاصة بالنظر إلى وضعية ميزان المدفوعات الأمريكي؛

– ساهم عامل المضاربة بقدر كبير في انهيار هذا النظام ، حيث أدى إحساس المضاربين بانخفاض قيمة الدولار و رفع سعر الذهب إلى الإسراع نحو شراء الذهب مقابل التخلي عن الدولار.

و بالموازاة مع عيوب النظام تظهر له محاسن تتمثل أهمها في:

– قلة المخاطر و الاستقرار الذي يدعم التجارة الدولية و يشجع تدفق رؤوس الأموال.

– امتلاك النظام لوسائل خاصة ممكنه من الحد من تقلبات أسعار الصرف التنافسية.

المطلب الرابع: النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز

لقي موضوع استقرار أسعار الصرف اهتماما كبيرا منذ توقف العمل بنظام بريتون وودز، وقصد الحد من أثار تقلبات أسعار الصرف قامت الحكومات بالتدخل في أسواق الصرف و هذا باتخاذ آليات جديدة للتنسيق ما بين أسعار الصرف ، و أهم ما ميز عملية التنسيق هو عملية التجربة و الخطأ التي انعكست في تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها النقدية في الثمانينات[2]، و إجمالا أصبح استقرار النظام النقدي الدولي يتوقف على الطريقة التي

[1] ديب كمال ، النظام النقد الدولي و العولمة ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001، ص: 22.

[2] بينو الجيرية وحان يزاني فيري ، قضية إهمال بحسن نية العمل على استقرار سعر الصرف ، مجلة التمويل و التنمية ، سبتمبر 1999 ، ص :06.

تحدد فيها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها النقدية و أداء اقتصادها ، وبذلك اتجهت معظم البلدان الصناعية نحو البحث عن اتفاقات دولية بشأن تنظيم العمليات النقدية الدولية بشكل رسمي من خلال عقد الاتفاقات التي كانت لها نتائج متباينة سلبية و إيجابية على عملية إصلاح النظام النقدي الدولي.

المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف.

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد فقد شكل و لا يزال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعارها في السوق الأجنبي.

المطلب الأول :مفهوم سعر الصرف.

أولا : تعريف سعر الصرف.

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تثير مشكلة ذات طبيعة نقدية ،فلو أن الوسطاء الاقتصاديين لدولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة [1]، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك ، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف[2] .

إذن يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "سعر تبادل العملات بعضها ببعض[3]، كما يعرف على أنه" عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أوالعكس [4]."

وحسب التعريف الأخير يمكن النظر لسعر الصرف من أحد الزاويتين[5] : من زاوية أولى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه" عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية "، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره" عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية."

إذن فسعر الصرف هو" ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم[6] و يتم كتابة تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

1-التسعيرة المؤكدة :حيث أن معظم الدول تبين في تسعيرة الصرف المؤكدة الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحدة واحدة من العملة الوطنية [7].

---

[1] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2000 ، ص:278 .

[2] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص:113 .

[3] أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، ص:363.

[4] Paul Grandjean, change et gestion de change , Edition chihab,Alger, 1995, P : 05.

[5] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1987 ، ص: 131 .

[6] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة زهراء للنشر، ص:87 .

[7] Dominique Phillon, le taux de change , 3 eme Ed, Paris, 2001 ,p :12 .

2-التسعيرة غير المؤكدة :هي الطريقة العكسية للتسعيرة المؤكدة فهي تشير إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

ثانيا :صيغ سعر الصرف.

يوجد أربع صيغ لسعر الصرف وهي:

1-سعر الصرف الإسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها البعض[1] . ويمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف الاسمي أحدهما سعر صرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتداول في الأسواق الموازية.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، كما يمكن لهذا السعر أن يتغير إما نتيجة لتغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

2_سعر الصرف الحقيقي [2]:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_Z}{1\$ / Pu_S} = \frac{TCN \,.\, Pu_S}{Pd_Z}$$

حيث أن:

TCR : سعر الصرف الحقيقي.

[1] عبد المجيد قدي، ، ص:103.

[2] نفس المرجعالمدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجزائرية،الجزائر2006، ص:104 .

TCN : سعر الصرف الاسمي.

PuS: مؤشر الأسعار بأمريكا .

PdZ: مؤشر الأسعار بالجزائر .

1$/PuSتعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / P DZفتعبر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للسلع الجزائرية.

3-سعر الصرف الفعلي :

هو عبارة عن الرقم القياسي أو متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقا لأهميتها في التجارة الخارجية ، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر، وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فإن سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات

والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية [1].

مثال :لنفترض وجود ثلاث عملات أجنبية بالنسبة للدولار الأمريكي هي الجنيه الإسترليني، المارك الألماني والين الياباني، ونفترض أن الأوزان النسبية لهذه العملات على التوالي هي 0.5 0.2 0.3ونأخذ سنة الأساس هي 1980ونفترض أن الرقم القياسي لثمن كل من العملات الثلاث بالدولار 200، إذن:

(200 x 0.2) + (200 x 0.3)+ (200 x 0.5) = 200 وهو الرقم القياسي أو متوسط سعر الدولار بالنسبة للعملات الثلاث.

[1] بن عيني رحيمة،سياسة سعر الصرف في الجزائر: نمدجة قياسية للدينار الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان،2006، ص: 11 .

4-سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين[1] .

المطلب الثاني :أنواع سعر الصرف ومحدداته.

أولا :أنواع سعر الصرف.

يمكن التمييز بين نوعين من أسعار الصرف اعتمادا على تاريخ استلام المشتري للصرف الأجنبي وهما:

أ- سعر الصرف العاجل) الحاضر Spot Rate

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق،[2] ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر طبقا لعرض العملات والطلب عليها[3] .

ب- سعر الصرف الآجل Forward Rate

هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، و يتم تحديد هذا السعر و تاريخ التسليم و مبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.

مثال: يستطيع أحد المتعاملين الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع بنك لشراء 1000 دولار أمريكي تسلم بعد ثلاث أشهر من اليوم بسعر 1 دولار 2,02 = جنيه إسترليني، و نلاحظ أنه لم تتم عملية دفع العملة وقت توقيع العقد، و بعد مرور ثلاث أشهر يحصل هذا المتعامل على 1000 دولار أمريكي مقابل 2020 جنيه إسترليني بغض النظر عن ماهية سعر الدولار في ذاك الوقت.

عادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية بعلاوة أو خصم عن السعر الحاضر، فإذا كان السعر الآجل أعلى من السعر الحاضر يكون السعر الآجل بعلاوة عن السعر الحاضر، أما إذا كان السعر الآجل أقل من السعر الحاضر فإن السعر الآجل يكون بخصم عن السعر الحاضر وتحسب العلاوة أو الخصم وفقا للعلاقة التالية[4] :

[1] جديدن لحسن، تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004 ، ص:169.

[2] Michel Jura ,Techniques financière internationale, Edition Dunod, Paris, 2003, P : 82.

[3] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:169.

[4] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة،مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، 2008 ، ص:309.

$$\text{العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{\text{السعر العاجل}} \times 100$$

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الحاضر + ثمن التأجيل

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المرابحة **Report** وعندما يكون سالب يسمى الوضعية **Deport** [1].

ثانيا :محددات سعر الصرف

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغييرات في المعاملات الاقتصادية للدولة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

1-التغيرات في قيمة الصادرات و الواردات :عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج و هذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف.

2-تغير معدلات التضخم :بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وكنتيجة للأسعار المرتفعة في هذا البلد بسبب التضخم المحلي ستقل استيراد الأجانب من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف بسبب تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

3-التغير في معدلات الفائدة: إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي[2].

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص:109 .

[2] عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، عمان، 1999 ، ص:158.

أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين – على الأمد القصير – على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب،

إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4–التدخلات الحكومية :تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة حينما لا يكون ملائما مع سياسته المالية والاقتصادية.

5–العوامل السياسية والعسكرية :ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار.

المطلب الثالث :وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها فيما يلي:

أولا :وظيفة قياسية.

يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانيا :وظيفة تطويرية.

يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير وتشجيع صادرات دولة معينة تجاه دول أخرى، إضافة إلى إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالواردات الأقل سعرا من الأسعار المحلية ، فمثلا ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الين الياباني يشجع الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية الأرخص سعرا من السيارات الأمريكية والأعلى جودة مما ينعش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

ثالثا :وظيفة توزيعية.

تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي. فعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة معينة سواءا بالرفع أو التخفيض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى، فمثلا رفع قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني يجعل اليابان يدفع دولارات إضافية على استيراداته من الولايات المتحدة الأمريكية توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في مقابل رفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولارات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إن تحديد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة، يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تحديد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى القرن السادس عشر والفضل في صياغتها يعود إلى الاقتصادي السويدي "GUSTAV CASSEL" في بداية العشرينات من القرن العشرين قي صيغتيها المطلقة والنسبية عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914". حيث يرى أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن تم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين.

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية[1]: الصيغة المطلقة، الصيغة النسبية، الصيغة النقدية.

أولا–الصيغة المطلقة La (P.P.A) Absolue:

تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الواحد، والتي تفترض أن السوق تامة، وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال، وتوفر سوق دولية قي ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لسلعتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لسلعة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

$$e_t = \frac{P_t}{P_t^*} \quad \text{.....[04]}$$

حيث آن:

et : سعر الصرف التوازني.

Pt : مستوى الأسعار المحلية.

P*t : مستوى الأسعار الأجنبية.

[1] علي بن قدور، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي سعيدة،2005 ، ص: 65.

علما أن:

$$,Pt = \Sigma\alpha i\ Pit$$

$$; P^*t = \Sigma\alpha i\ P^*it$$

αi الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

إن وجود بعض تكاليف النقل، وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية...الخ، وباعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة 04 على النحو التالي:

$$et = \pi \frac{Pt}{P^*t}$$

ثانيا الصيغة النسبية :(PPA). La PPA Relative

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

1- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

2- حرية انتقال المعلومات.

3- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يحمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوراق التضخم قي البلدين، أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير قي سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار. إذن وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة [04] نحصل على:

$$\log e_t = \pi + \log P_t _ \log P_t^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .05$$

وإذا عبرنا عن المعادلة [04] بالتغير نحصل على:

$$\Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .06$$

المعادلة 06 تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي. إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقيل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

ثالثا: الصيغة النقدية[1] (PPAm)

إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في شكل آخر، إلا أن المبدأ وهو قانون السعر الوحيد بقي على حاله. والاختلاف الذي تميز به النقديين هو وجوب التفرقة بين نوعين من السلع فهناك سلع متاجر بها دوليا، وسلع غير متاجر بها دوليا، حيث أثر كل من (MUNDELL) وآخرون أن لكل بلد سلع منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل، وسلع غير قابلة للتبادل دوليا- تتميز السلع غير المتبادل بها دوليا بخصائص تتعلق بذوق المستهلكين، وبطبيعة السلع في حد ذاتها مثل السكنات، تكاليف النقل، ...الخ، وهي سلع تختلف أهميتها النسبية في مستويات أسعار البلدان المتاجرة في السوق العالمية، وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.

ويقتصر النقديون قانون السعر الواحد على السلع المتاجر بها دوليا فقط، وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (P_t) وأسعار السلع الأجنبية (P_t^*) المتاجر بها دوليا، وهذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:

$$e = \frac{Pt}{Pt^*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad 07$$

وللقيام بتحديد الأسعار المحلية (P) التي تتضمن السلع المتاجر بها دولياء وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر بها دوليا(P^*) ،للتعبير عن الأسعار المحلية نضع المعادلات الرياضية التالية:

$$p = \alpha\, Pt + (1-\alpha) Pn \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (08)$$

α : حصة السلع المتاجر بها دوليا من مجموع السلع المنتجة محليا.

الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي:

$$P^* = \alpha^*\, P^*t + (1-\alpha) P^*n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (09)$$

[1] نشأت نبيل محمد وكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف:دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006،ص ص: 28- 33.

α^*: حصة السلع المتاجر بها دوليا في مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي.

نفترض أن (β) هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير قابلة للاتجار والسلع المحلية القابلة للاتجار، وبالتالي:

$$\beta = \frac{Pn}{Pt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

وبالتالي وبالنسبة للاقتصاد الأجنبي:

$$\beta^* = \frac{P^*n}{P^*t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلتين السابقتين كما يلي:

$$Pn = \beta\, Pt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 12 \qquad P^*n = \beta\, P^*t$$

يمكن تعريف مستوى الأسعار بدلالة أسعار السلع القابلة للاتجار دوليا فقط قي كل من الاقتصاديين المحلي والأجنبي كما يلي:

$$P = \alpha\, Pt + (1-\alpha)\, \beta\, Pt$$

$$= [\alpha + (1-\alpha)\, \beta]\, Pt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 13$$

$$P^* = \alpha^*\, P^*t + (1-\alpha^*)\, \beta^*\, P^*t$$

$$= [\alpha^* + (1-\alpha^*)\, \beta^*]\, P^*t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 14$$

وإذا وضعنا:

$$[\alpha + (1-\alpha)\, \beta]\, Pt = \gamma$$

$$[\alpha^* + (1-\alpha^*)\, \beta^*]\, P^*t = \gamma^*$$

فيمكن تعريف مستوى الأسعار المحلية والأجنبية على التوالي كما يلي:

$$P=\gamma\ Pt \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 15$$

$$P^*=\gamma * P^*t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 16$$

ومن تم يمكن إعادة صياغة معادلة الصرف (07) كما يلي:

$$e = \frac{P}{P*}\ \frac{\gamma*}{\gamma} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 17$$

وتعكس المعادلة السابقة حقيقة أن معدل الصرف يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار في الاقتصاد المحلي إلى مستوى الأسعار في الاقتصاد الأجنبي، أخذا في عين الاعتبار حصة السلع القابلة للاتجار (α) و (α^*) إلى إجمالي السلع المنتجة في الإقتصادين المحلي والأجنبي على التوالي، وكذلك الأهمية النسبية لأسعار السلع القابلة للاتجار دوليا (β) و (β^*) في الرقم القياسي لمستوى الأسعار في الإقتصادين المحلي والأجنبي.

ويعتبر النقديون أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم يكون من خلال سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن المؤشر الأكثر تأثيرا في القدرة التنافسية للاقتصاد، ويرتبط تغير سعر الصرف بمعدل التضخم المحلي الذي يؤثر بمثيله الأجنبي، ويتحقق سعر الصرف التوازني من هذا المنطلق، من خلال اشتقاق المعادلة [06]حيت

$$\frac{de}{e} = \frac{dp}{P}.\frac{dP*}{P*}$$ وذلك بافتراض ثبات $d\gamma$

إن ما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه، أن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني وذلك لأن سعر الصرف الأجنبي سيرتفع بمقدار يفوق نسبية التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو أنه سينخفض في حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي.

رابعا : تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية[1]: (PPA)

تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة، باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد "CASSEL" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، وعليه فإن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 119 -120.

– اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ...الخ ؛

– طول مدة تصحيح الأسعار بالنسبة للأسعار غير المحددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس،

– هناك عناصر أخرى من غير الأسعار توتر على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل، وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين،

_إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، وليس بكامل ميزان المدفوعات

– تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات،

– وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن تم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها،

– هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...،هنالك مشكل التمييز بين المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل، وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف، تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

– إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عديدين، فيمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقومة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.

ورغم كل الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مرجع الكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي، ومن تم يمكن الاعتماد عليها لمعرفة التقدير التقريبي لسعر الصرف، استنادا على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى. ومنه يتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على: [1]

– سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

–سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى، وعدم إخضاع ذلك لنظم الرقابة.

[1] محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد ،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 341.

أهم الفرضيات التي تعتمد عليها هذه النظرية هي:

– أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.

– ألا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة .

– عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلا في الدول الشريكة تجاريا تنعكس على قوى السوق أي العرض والطلب.

– عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف.

المطلب الثاني: نظرية المرونات ونظرية كفاءة سوق الصرف

سنتطرق أولا لنظرية المرونات وبعدها لنظرية كفاءة سوق الصرف.

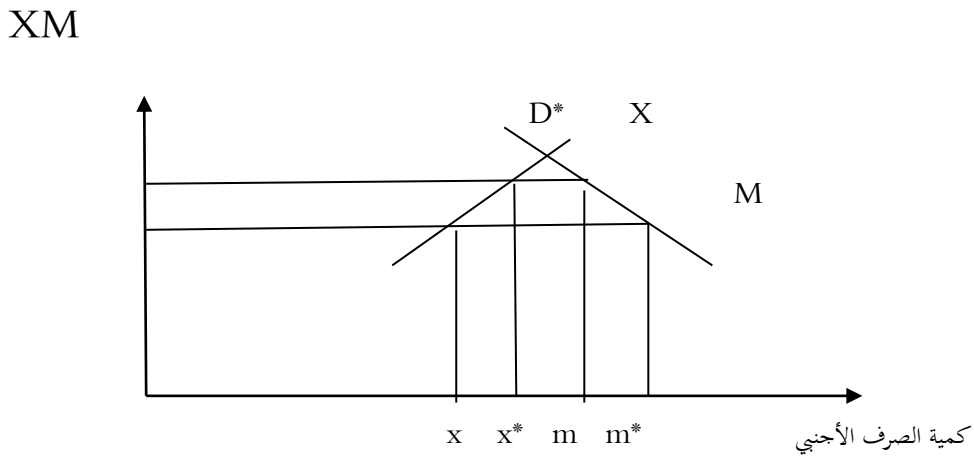
أولا: نظرية المرونات

تفسر هذه النظرية التغير الكبير لسعر الصرف الحقيقي، على أنه راجع إلى ضعف مرونات السعر للتجارة الخارجية ، ولقد حاول الاقتصاديون فيما بعد الحرب العالمية الثانية. رفع مرونة التجارة الخارجية بربط المعاملات التجارية بين الدول بعملة الذهب التي تجعل من سوق الصرف أكثر استقرارا وهذا وفقا للنظام السائد قي تلك الفترة.

وقد طور "ألكسندر " هذه النظرية، بإدخال الناتج عن المرونات على الدخل، فمثلا دولة انخفضت صادراتها، فإن التعديل الواجب حدوثه في ميزان المدفوعات لا يحدث إضافة إلى انخفاض الدخل، واعتبر "كروغمان" أن التغير الكبير في أسعار الصرف ناتج عن عدم استجابة أسعار الصادرات للتغيرات الحادثة في الأسعار المحلية، وإلى تغير الاستثمارات قي القطاع الإنتاجي المخصص للصادرات لكون هاذين السببين يضعفان من مرونة الصادرات والواردات بحيث لا يتحقق شرط "مارشال ليرنر" في المدى القصير.

يقيس مفهوم المرونات سعر الصرف التوازني الذي يعطي ميزانا تجاريا متوازنا ويحدد سعر الصرف التوازني على أساس المعدل الذي يكون فيه سوق الصرف متوازنا أو عند مستوى مقبول من الاختلال (D^*) في الميزان التجاري.

الشكل (1_1): تحديد سعر الصرف التوازني وفق نظرية المرونات



المصدر: العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، دورية العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

إذاكان الميزان التجاري (D) فإن سعر الصرف الحقيقي يكون أقل من سعر الصرف التوازني. ويمكن حساب المستويات التوازنية للصادرات (X *) والواردات (M *) كما يلي:

$$\frac{X-X*}{X} = \mathcal{E}E \frac{\varepsilon-\varepsilon*}{\varepsilon} \quad \text{.....(1)}$$

$$\frac{M-M*}{M} = \mathcal{E}M \frac{\varepsilon-\varepsilon*}{\varepsilon} \quad \text{.....(2)}$$

التغير الضروري في الميزان التجاري و التغير في سعر الصرف:

$$D-D^* = (M-M^*)-(X-X^*)$$

$$D-D^* = (\mathcal{E}eE - \mathcal{E}eM).(\mathcal{E}* - \mathcal{E})/\mathcal{E} \quad \text{.....(3)}$$

منه يمكن إيجاد حل للمعادلة، وحساب سعر الصرف التوازني كالتالي:

$$\mathcal{E}* = \mathcal{E}[1+(D-D^*)/(\mathcal{E}EX - \mathcal{E}MM)] \quad \text{.....(4)}$$

بما أن: $\mathcal{E}M < 0$ فإن المقام دائما موجب، ومنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

$D-D^* > 0$ يتطلب تخفيضي (رفع) سحر الصرف الحقيقي.

هذه المعادلة يمكن أن تستعمل لحساب سعر الصرف التوازني الاسمي:

$$e^* = e[1+(D-D^*)/(\varepsilon eX - \varepsilon mM)]$$

تتطلب هذه المعادلة معرفة (D^*) مستوى العجز المقبول في الميزان التجاري. وكذلك مرونات الصادرات والواردات،أو باستعمال قيم معروفة في الأدبيات الاقتصادية.

$$\varepsilon m = X\varepsilon e = 1$$

ثانيا: نظرية كفاءة سوق الصرف

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم ...الخ. وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ العقلانية للأعوان المتعاملين قي السوق[1] الكفء:

-كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة،

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

_ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق المكاسب باستمرار.

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مراقبة على السعر الآني،

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مساوي لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي يعبر عنها رياضيا كما يلي:

[1] Yves simon, Samir mannai,Techniques Financieres Internationales , Edition Economica, 7eme Edition, 2002, P :187.

$$\frac{e^{a}_{t+1}+et}{et}=\frac{ea-et}{et}=i-i^{*}$$

حيث أن:

e^{a}_{t+1}: سعر الصرف المتوقع.

ea: سعر الصرف الآجل.

i: سعر الفائدة المحلي.

*i : سعر الفائدة الأجنبي.

وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$ea=e^{a}_{t+1}$$

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات GIDDY و DUFE على التوالي في سنة 1975 وسنة 1976) كفاءة السوق، قي حين أن البعض الآخر (دراسات HUNT 1986) ودراسات (كيرني وماك دونالت 1989). يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

المطلب الثالث: النظرية الكمية والنظرية الإنتاجية

سنتطرق أولا للنظرية الكمية ثم للنظرية الإنتاجية بعد ذلك.

أولا : النظرية الكمية.

إذا زادت الكتلة النقدية قي بلد ما سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، إذن فهذه النظرية تفسر التغيرات في أسعار الصرف بناءا على كمية النقود، إذن وكنتيجة لزيادة كمية النقود ومنه ارتفاع الأسعار فان واردات هذا البلد كذلك تزداد وتقل الصادرات وهذا ما يستلزم زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة

المحلية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية[1] وعليه يمكن القول أن سعر الصرف هو دالة فيما سبق ذكره:

$$e=F_{(MM\ ,P,X,M)}$$

ثانيا: النظرية الإنتاجية[2].

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد من الصناعة والزراعة والتجارة .كل هذا يعبر على درجة القوى الإنتاجية، فإذا فرضنا أن معدلات الإنتاجية في إحدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية (كما حدت فى ألمانيا سنة 1924، حيت كان إنتاجها منخفضا نتيجة لظروف الحرب، وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية) فهذا يعمل على انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من السلع والخدمات.

المطلب الرابع: نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية ميزان المدفوعات والتعديل الزائد لسعر الصرف

أولا: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

هذه النظرية تسعى إلى الربط بين النظام النقدي لبلد ما والسوق الأجنبي له ، وهذه النظرية تظهر العلاقة الموجودة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عملتي هذين البلدين. فأي اختلاف في معدلات الفائدة في بلدين اثنين، ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة إلى العملة الأجنبية. حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال قي الدول أين معدلات الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل ويمكن أن تتم العمليات عن النحو التالي : يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون قي نهاية التوظيف على M (1 + iD) (حيت iD يمثل معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (تقداً) وتوظيفها في

[1] Tahar ben marzouka, mangi safra, monnaie et finance international approche macroéconomique. édition l'harmattan. France, 1994,p

[2] محمد عبد العزيز العجمية ، مدحت محمد العقاد ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 348-349.

الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie (حيث ie يمثل معدل الفائدة الخارجي الاسمي) وإعادة بيعها بالآجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية[1].

ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي :

$$M(1+i_D) = \frac{M}{C_C}(1+i_e)C_a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

C_C :سعر الصرف الآني (نقداً).

C_a : سعر الصرف العاجل .

i_D : سعر الفائدة المحلي الاسمي.

i_e: سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

المعادلة (01) تؤدي إلى أن:

$$\frac{C_a}{C_C}=\frac{1+i_D}{1+ie} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

وبطرح 1من طرفي المعادلة (02) نحصل على:

$$\frac{C_a}{C_C}-1=\frac{1-i_D}{1-ie}-1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

وإذا كان ie معدل الفائدة الأجنبي قيمته صغيرة جداً يمكن كتابة المعادلة (03):

$$\frac{C_a-C_C}{C_C}= i_D - ie$$

إذن تسمح هذه النظرية بربط السوق النقدي الوطني بأسواق الصرف. رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية تعرضت لانتقادات:[2]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120- 121.

[2] علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما قي توجيه طريقة وسلوك المحكمين؛

- يمكن أن تحدث عملية المضاربة أثار تذبذبية.

- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصرف)،

- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات.

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها[1]، حيت توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجرى في أسواق الصرف، فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه تفسير مستوى سعر الصرف، فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية في السوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية. ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة قي كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلاً فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

ثالثا: التعديل الزائد لسعر الصرف.

قام بتطوير هذه النظرية R Durnbush سنة 1976 والتي تسمي التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في سوق السلع والخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة). نفرض أنه يوجد في دولة صدمة نقدية غير معروفة سابقا ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يستوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فإنه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر وهذا ما يسميه بالتفاعل الزائد السعر الصرف[2]. هذا النموذج يطرح تساؤلات حول تفسير التغيرات في سعر الصرف، فهو يقترح هذه التفاعلات مختبرا أن المتعاملين يسبقون تطور السياسة النقدية وعلى هذا فالمتعاملون يمكنهم التحكم في سلوكهم الذي يقلص من أهمية ظاهرة التفاعل الزائد.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص: 337-339.

[2] قدار نعيمة ، نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، سنة 1997،ص:21.

خلاصة:

فرضت العلاقات النقدية والمالية الدولية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية قصد التحكم في الإختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، وكان الاهتمام بسعر الصرف هو جوهر المواضيع التي تندرج في هذا النطاق، ذلك لكون سعر الصرف يعتبر الميكانيزم الأساسي الذي يضمن إستقرار النظام النقدي الدولي.

إن الاهتمام بنظرية سعر الصرف كان جد واضح من خلال تعدد تفسيراتها، فتعددت النظريات الساعية لتحديد القوى المتحكمة في أسواق الصرف الأجنبي، من أجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات ومدى تأثيرها في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية. وقد أسند بعض الإقتصاديين التقلبات التي عرفتها أسعار الصرف إلى عوامل عديدة تختلف بإختلاف الفترات الزمنية، فمنها محددات تؤثر في إستقرار سعر الصرف في المدى الطويل مثل التضخم، وعوامل تؤثر في توازن سعر الصرف في الأجل القصير مثل تدفقات رؤوس الأموال.وهذه التأثيرات تختلف باختلاف نظام الصرف المعمول به والمتبنى من قبل السلطات النقدية لكل دولة.

الفصل الثاني:

أنظمة سعر الصرف ومحددات إختيارها

تمهيـــــد:

لقد توالت وتعددت الأنظمة النقدية الدولية، وكلها تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية وهذا بارتكازها أساساً على قاعدة نقدية حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو تجسيد قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية،لابد على الحكومة أن تضع آليات وإجراءات مناسبة لاختيار نظام سعر الصرف الملائم لإقتصادها من جهة وتوفير الجو والمناخ الملائم لهذا النظام لكي يؤدي مهامه على أحسن وجه من جهة أخرى.

في هذا الفصل سنتطرق إلى التطور التاريخي لأنظمة الصرف في المبحث الأول، و الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث والأخير فسنتعرف على محددات اختيار نظام سعر الصرف الملائم.

المبحث الأول :التطور التاريخي لأنظمة الصرف.

لم تظهر أنظمة سعر الصرف المعروفة حاليا في آن واحد بل ظهرت تدريجيا حسب النظم النقدية السائدة من جهة والحاجة الإقتصادية لتبنيها من جهة أخرى.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

ساد نظام الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث تأخذ الدول فيه بقاعدة الذهب وتربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب .حيث عرف هذا النظام شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة.

فاستعملت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى غاية 1914 حيث تميزت بما يلي:

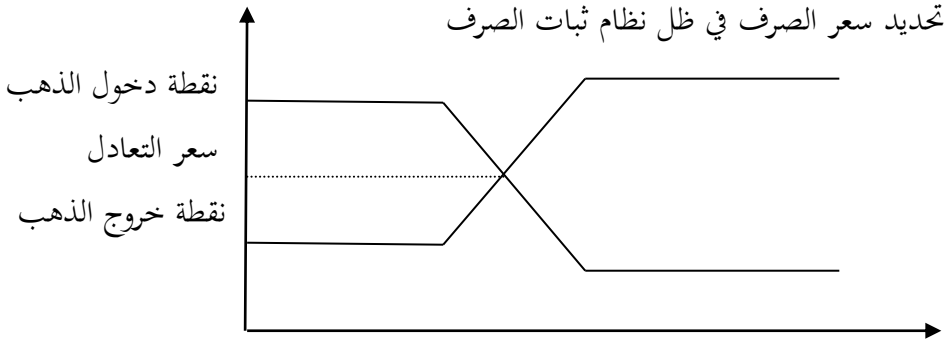
-حرية دخول وخروج الذهب؛

-كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى ذهب؛

-ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين :أولهما، أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحداً في كل دولة .وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، وبحكم أن هذين الشرطين يصعب تحققهما عملياً فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جداً، الراجعة إلى دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، مشكلةً في ذلك حدين يتحدد بينهما سعر صرف العملة وفقاً لظروف الطلب والعرض، الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية[1] .

شكل رقم (2_1): تحديد سعر الصرف في ظل نظام ثبات الصرف



المصدر: عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص:140.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص:140.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى سادت الفوضى وانخفضت كمية الذهب المصدرة بين الدول، ونتج عن ذلك نهاية العمل بنظام قاعدة الذهب [1] وعقب نهاية الحرب ظهر مايسمى بقاعدة السبائك الذهبية، أين العملة المتداولة على المستوى الداخلي، لم تعد ذهباً، ولكن تحدد قيمة ثابتة لوحدة النقد بالذهب .أما على المستوى الخارجي فيعرف ما يسمى بقاعدة الصرف بالذهب، والتي تجسدت دعائمه في مؤتمر" جنوة" سنة 1922 ، وتميز ب[2] :

-ليس من الضروري أن يكون الاحتياطي كله ذهب، ويمكن لعملة بلد ما أن ترتبط بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب؛

-يتم ذلك باحتفاظ البلد الأول) التابع (بالحوالات الذهبية الأجنبية للبلد الثاني) المتبوع (كغطاء للعملة في التداول.

وعموماً فإن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في أن الدولة التي تسجل فائض في ميزان مدفوعاتها، تقوم باستيراد الذهب مقابل هذا الفائض، في حين أن الدولة التي تعرف عجزاً ستضطر إلى نقطة دخول الذهب سعر التعادل نقطة خروج الذهب تصدير الذهب لتسديد هذا العجز [3] فإذا كانت حركة الذهب تؤدي في المدة القصيرة إلى إعادة التوازن في سعر الصرف إذا اختلف عن سعر التعادل، فإن في هذه الحركات تؤدي في المدة الطويلة إلى تحقيق التوازن في العلاقات الدولية عن طريق التغيير في مستويات الأسعار السائدة في كل دولة وهذا ما يسمى بنظرية price-specie-flow.

وأثبتت هذه القاعدة فشلها بسبب أن كمية هائلة من الذهب كانت عند بعض الدول كال) الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، جنوب إفريقيا [4](، وتزامن هذا كذلك مع أزمة الكساد العالمي في سنة 1929 ، وإفلاس أكبر بنك نمساوي، مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوروبا، الوسطى، وحدوث أزمة السيولة في انجلترا التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر1931 بالإضافة إلى قرار روزفلت "roosvelt القاضي بسحب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب في " سنة 1933 الذي انجر عنه تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40 %بالنسبة للذهب.

[1] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 1997 ، ص:13.

[2] الهادي خالدي، المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة، الجزائر، 1996 ، ص:26 .

[3] السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2001 ، ص:46.

[4] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي -نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998 ، ص:126.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف الحر

عرفت دول العالم المختلفة نظام سعر الصرف الحر عقب خروج انجلترا من قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931، وتبعها في ذلك كافة دول العالم، حيث ظهرت قاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب أو نظام سعر الصرف الحر، وفي ظل هذا النظام توقفت الدولة عن قابلية النقود للصرف بالذهب ولا تصبح أوراق النقد قابلة للصرف بأي شيء، وبالتالي فان العملة المتداولة لا تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالذهب، وفي ظل قاعدة العملة الورقية الإلزامية فان تحديد سعر العملة مقوماً بعملة أجنبية يتم على أساس العرض والطلب دون تدخل السلطات العامة، كما يتميز هذا النظام بالتقلبات واسعة النطاق في أسعار الصرف [1] على الدولة في هذا النظام أن تحدد للأوراق النقدية المتداولة سعراً إلزامياً، وأصبحت هذه النقود الورقية نقوداً نهائية لا يمكن تحويلها إلى ذهب .أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى العرض وطلب الصرف الأجنبي، وهنا أيضاً تؤدي هذه التقلبات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على الصرف الأجنبي على المدى القصير، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية [2]، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها بالنسبة للأجانب وإلى الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها بالنسبة للمحلين، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وكل هذه التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف يرجعها الاقتصادي جوستاف كاسل إلى التغير في القوة الشرائية من خلال نظرية" تعادل القوة الشرائية."

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

ساد هذا النظام في ظل النقود الورقية وطبق إبان الحرب العالمية الأولى نتيجة للاضطرابات التي سادت التجارة الدولية آنذاك، ثم انتشر بشكل واسع أثناء أزمة الكساد العالمي في الفترة(1929-1933) وخلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، ومن الجدير بالذكر أن نظام الرقابة على الصرف يعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظم الاقتصادية العالمية، وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدولة شراء وبيع العملات الأجنبية، وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة، بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً وذلك على الرغم من المغالاة فيه، ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف، وذلك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إدارياً، كذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي، وسواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع، أيضاً

[1] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية، حلوان، 1991، ص:55 .

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص:142.

من صور الرقابة على الصرف استخدام سعر صرف متعدد، ويمكن أن استخدام هذه الطريقة سواء بالنسبة للسلع أو للدول، وفي نفس الوقت له مظهران أساسيان، إما على مستوى بيع النقد الأجنبي، أو في شرائه، وقد يكون بطبيعة الحال في البيع والشراء معاً[1] .

المطلب الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف

وضعت بذور هذا النظام في المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز بولاية "نيوها مبشير " في يوليو عام 1944 بحضور 44 دولة، لإنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، الذي بدأ العمل في عام 1946 ، وقد بدأ العمل بهذا النظام في مارس عام 1947 ، وانهار في 15 أوت عام1971 وكان الهدف من نظام سعر الصرف الجديد هو محاولة الاستفادة من بعض خصائص قاعدة الذهب، وبعض سمات نظام تعويم العملات، ويقوم هذا النظام على مجموعة من القواعد المنظمة لسير النظام، تتمثل فيما يلي:

-تقوم كل دولة من الدول المشاركة في النظام بتحديد سعر رسمي لعملتها بالذهب أو بالدولار، وهو ما يطلق عليه قيمة أو سعر التعادل وينبغي تحديد هذا السعر عند المستوى الذي يعتقد بأنه يعكس السعر التوازني للعملة في سوق الصرف.

-تلتزم كل دولة بالحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها، مع السماح بإمكانية الانحراف عن هذا السعر المحدد في حدود 1% ارتفاعاً أو انخفاضاً، وتستخدم الدولة احتياطها للحفاظ على تقلب سعر الصرف داخل الهامش المذكور.

-يمكن للدولة أن تعدل قيمة عملتها حتى نسبة % 10 ارتفاعاً أو انخفاضاً، على أن تخطر الصندوق بذلك.

-إذا أرادت الدولة تعديل قيمة عملتا بأكثر من نسبة % 10 ارتفاعاً أو انخفاضاً، ينبغي عليها أن تحصل على الموافقة من الصندوق.

-وجود دولة رائدة تحتفظ باحتياطات كافية من الذهب كغطاء لعملتها الورقية الإلزامية، وقد انطبق هذا الشرط على الولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم عملة الدولة الرائدة كعملة محورية وهي الدولار.

-ينبغي على الدولة الرائدة أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها مقوماً بالذهب، وعلى هذه الدولة أن تصدر كميات إضافية من عملتها الورقية لتلبية احتياجاتها الذاتية، بالإضافة إلى احتياجات الدول الأخرى التي تسير على القاعدة، لمواجهة متطلبات السيولة الدولية، كما يمكن للدولة الرائدة إصدار عملات بأكثر مما لديها من أرصدة ذهبية، بشرط أن يكون ذلك بنسبة محددة.

[1] زينب حسن عوض الله،مرجع سبق ذكره ، ص ص:88 - 89.

-تتعهد الدولة الرائدة بتحويل عملتها الورقية الى ذهب عند السعر الثابت المحدد، وقد تعهدت الولايات المتحدة بذلك على أساس أن سعر أوقية الذهب يعادل 35 دولاراً.

-قبول كافة الدول التي تسير على هذه القاعدة، استخدام الدولار كأداة لتسوية المدفوعات الخارجية بينهما، وبالتالي تتمتع هذه العملة بصفة القبول العام.

كما أمكن للصندوق أن يحافظ على الثبات المعدل لسعر الصرف عن طريق النظام الذي وضعه، والذي تتمتع بمقتضاه الدول بوضع دائن يمكنها من الحصول على سيولة مشروطة في شكل حق سحب لأغراض خاصة، كذلك التي تستخدم لأغراض معالجة الاختلال في موازين المدفوعات[1]

ومع ذلك فقد توقع بعض الاقتصاديين، ومنهم الاقتصادي " روبرت تريفن " عدم استمرار نظام النقد الدولي وانهياره مع أية أزمة حقيقية تواجهه، وقد أثبتت الأحداث صدق التوقعات، وتعتبر بداية الأزمة هي استفحال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، وقيام الدول الأوروبية التي تكونت لديها أرصدة دولاريه ضخمة بالتوجه إلى الخزانة الأمريكية، لاستبدالها بالذهب، الأمر الذي تسبب في تسرب جزء كبير من احتياط الذهب الأمريكي، وساعد على ذلك أيضاً توقع المضاربين قرب انخفاض الدولار وإعادة تقويم الذهب، وقد حدث بالفعل ارتفاع في قيمة الذهب في الأسواق، وساعد على اشتداد الأزمة أيضاً دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحروب الخارجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها الحرب الكورية، وحرب الفيتنام، والحرب العربية الإسرائيلية، بالإضافة إلى أعباء الحرب البادرة مع المعسكر الشرقي، ونتج عن كل ذلك فقدان الثقة في الدولار، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية آلة وقف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت عام 1971 ، وبالتالي توقف لعمل بقاعدة الصرف بالدولار التي حكمت المعاملات النقدية لمدة تزيد عن ربع قرن[2] .

المطلب الخامس: أسعار الصرف المعومة

عقب الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي، وعلى رأسها فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول الكبرى في عام . 1973 وقد أدت كل هذه العوامل اضطراب أسواق النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وأصبحت تحركات العملات بين الدول بغرض المضاربة ضخمة، بدرجة صعب التحكم فيها عن طريق التدخل النقدي، مما أدى إلى قيام الدول بالسماح بتعويم عملاتها [3]، وتخلي العديد من البنوك المركزية للدول عن مساندة أسعار التعادل لعملاتها الوطنية مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز، وتركتها تتحدد وفق قوى العرض والطلب عليها في السوق.

[1] وجيه شندي، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، ط2، دار وهدان للطباعة والنشر، 1976 ، ص:35 .

[2] هاشم حيدر، أزمة الدولار ، ط2، الهيئة العامة للكتاب، بيروت 1991 ، ص ص:88 -89.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص:150 .

المبحث الثاني: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف

احتلت الإسهامات المختلفة التي قامت بوضع تصنيفات عديدة لأنظمة الصرف الدولية أهمية لافتة في الإقتصاد النقدي الدولي، ونذكر من أبرزها [1]: تصنيفات FMI (1950_1998)، Hybrid-Ghosh 1997، Lys 1999، التصنيفات الطبيعية Reinhart-Rogoff 2002، فرضية الركن 1996، وتعتبر تصنيفات Frankel 1999 الأكثر تداولا بين الأكاديمين، فقد لخصها في جدول يتضمن قائمة تحتوي (09) ترتيبات سائدة مرتبة حسب درجة الثبات.

الجدول (2_1): الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف الأجنبي حسب Frankel

❖ **الترتيبات الثابتة**	▪ **اتحادات العملة** ▪ **مجالس العملة** ▪ **الثابتة بحق**
❖ **الترتيبات الوسيطية**	▪ **الربط القابل للتعديل** ▪ **الربط المتحرك** ▪ **الربط بسلة من العملات** ▪ **المناطق المستهدفة**
❖ **الترتيبات العائمة**	▪ **أسعار الصرف العائمة الموجهة** ▪ **أسعار الصرف العائمة الحرة**

Source: Frankel A J, No Single Currency Regime Is Right For All Countries or All 35 Times,NBER Cambridge, September 1999, P 3.

[1] Tony Latter, The choice Of Exchange Rate Regime, Issued The Centre For Central Banking Studies Bank of Ingland,1996,p : 10.

المطلب الأول: الترتيبات الثابتة

تتضمن الترتيبات الثابتة ثلاث أنظمة وهي:

أولا: الثابتة بحق

يتم فيها ربط العملة المحلية على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو سلة تضم عملات شركاء البلد التجاريين والماليين، مع إعطائها أوزانا ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي لمختلف أشكال التدفقات، فيكون السعر المركزي قابلا للإلغاء مثلما يتم العمل به بمنطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية، حيث يسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن ± 1 % حول سعر الصرف المركزي، أو تضل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره ± 2 % لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، وتضل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الإقتضاء للحفاظ على سعر التعادل ثابتا من خلال التدخل المباشر (بيع / شراء النقد الأجنبي في/من السوق) أو التدخل غير المباشر (الإستخدام المكثف لسياسة أسعار الفائدة أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، أو إستخدام الضغط المعنوي أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى) .

وتحضى السياسة النقدية ضمن هذا الترتيب بدرجة أكبر من الإستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات مجالس العملة واتحادات العملة، لأنها تستمر بالسماح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية وتتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف ضمن حدود التقلب الضيقة.

ثانيا: مجالس العملة

هو نظام يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، ويعود تبني هذا النوع من الأنظمة إلى فترة إنتشار المستعمرات خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث إنتهى العمل به عندما تم التخلي عن النظم الإستعمارية، وهو نظام يجمع بين ثلاث عناصر[1]:

- سعر الصرف المثبت غالبا ما تكون عملة التثبيت الدولار الأمريكي، فيتوقف إختيار العملة التي يتم على أساسها التثبيت على مدى قوة العملة المختارة ودرجة إستخدامها على النطاق الدولي؛
- عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تضل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، فتستحوذ فيها السلطات النقدية على 100 % من الإحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية؛
- الإلتزام طويل الأجل في هذا الترتيب، والذي كثيرا ما يتم تحديده بصورة مباشرة في قانون البنك المركزي.

[1] آن ماري جولدي و تشارلز اينوخ، هل مجالس العملة علاج لكل مشكلة نقدية، مجلة التمويل والتنمية، ص ن د، ديسمبر 1998، ص:40.

ثالثا: اتحادات العملة

يتداول فيه الدول الأعضاء نفس العملة القانونية سواء عملة بلد آخر أو عملة بلد عضو في الإتحاد النقدي، أو يشترك الدول الأعضاء في عملة قانونية موحدة جديدة، وبهذا تتخلى السلطات النقدية على كل حق في السيطرة المستقلة على السياسة النقدية المحلية.

المطلب الثاني: الترتيبات العائمة

نجد في الترتيبات العائمة نظامين:

أولا: التعويم الحر

حيث يترك هذا النظام الحرية لقوى سوق الصرف في تحقيق التوازن التلقائي الذي يحدد سعر الصرف دون تحديد مستوى معين له، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس انتسابي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون الإنحرافات المفرطة التي تسببها المضاربات المبالغ فيها بهدف تعزيز قوى السوق في تحديد سعر الصرف.

ثانيا: التعويم الموجه

حيث تسعى السلطات النقدية إلى التأثير بتواتر على سعر الصرف دون هدف معين سلفا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف: رصيد ميزان المدفوعات، مستوى الإحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية[1]، ولا يجوز أن تكون التعديلات تلقائية فالهدف هو الحفاظ على تغيرات سعر الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتفادي التقلبات الحادة فيه بشكل مباشر (بيع العملات الأجنبية وشرائها) أو غير مباشر (السياسة النقدية من خلال تعديل معدلات الفائدة).

المطلب الثالث: الترتيبات الوسيطية

إن الحل الأوسط الذي يقع بين النقيضين الثابت والعائم هو الترتيبات الوسيطية، والتي تشمل:

أولا: الربط القابل للتعديل

يمكن هذا النظام البلدان من تعديل النسبة المركزية والمجال بشكل دوري بنسبة ثابتة، أو استجابة لأحد المؤشرات الكلية المهمة (التضخم مثلا)، كما أن المجال إما أن يتماثل حول المركز الزاحف، أو أن يختلف عن المركز

[1] روبا دوتاغوبتافرناندیز و آخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، متى، وبأي سرعة؟، قضايا إقتصادية دولية،ص ن د، 2006، ص: 4.

حسب الإختيار، وفي الحالة الأخيرة لا تعلن الدولة عن النسبة المركزية، ووفقا لهذا النظام فإن الدولة تلتزم بابقاء تغير سعر الصرف داخل المجال، وبهذا فإن درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح لسعر الصرف فيه بالتقلب.

ثانيا: الربط المتحرك أو الزاحف

ويسمى أيضا بالنظام المستجدي زحفه، ففي ظل هذا النظام فإن قيم التعادل تتغير بنسب ضئيلة (هامش التقلب ضيق) دون سابق إعلان في فترات متعددة محدودة، قد شهر حتى يمكننا الوصول إلى سعر صرف متوازن، مثلا: دولة تتطلب ظروفها الاقتصادية تخفيض قيمة عملتها المحلية، فدلا من التخفيض دفعة واحدة قدره 6 % بعد ثلاثة أشهر فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها بحوالي 2 % نهاية كل شهر لمدة ثلاثة أشهر. وتستطيع الدولة أن تمنع المضاربات المؤدية لعدم الاستقرار بإحداث التغيرات المطلوبة في سعر الفائدة قصير الأجل حتى يتحقق الحياد في الأرباح التي كانت من الممكن أن تتحقق للمضاربين في المتغيرات المجدولة في سعر االصرف.

بعبارة أحرى تعتمد قيمة العملة على العلاقة بين سعر الصرف الفعلي والحدود المسموح بها للتقلب خلال فترة زمنية سابقة[1].

يستطيع النظام الزاحف تحقيق درجة أكبر من المرونة عندما يصحب بشريط للتذبذب، ويجب على الدول التي تعتزم تطبيق النظام أن تحدد مقدار التكرار ومجال التقلب (عرض شريط التذبذب) ومقدار التغيرات في قيم التعادل. ويبدو أن هذا النظام يناسب الدول التي تواجه هزات حقيقية ومعدلات تضخم متغيرة والتي تتيح حدودا أوسع لتقلب أسعار الصرف، وهو يماثل ما فعله النظام النقدي الأوروبي عقب أزمة 1992.

يحتفظ هذا النظام بميزتين أساسيتين[2]:

- يسمح بالتعديل التدريجي لأسعار الصرف قبل وصول الدولة إلى نقطة الغليان؛
- يزيل الحرج السياسي من التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف.

ثالثا: الربط بسلة عملات

هو نظام يماثل النظم الثابتة بحق، أي أن سعر الصرف يتحدد حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، ولكنه يتيح لسعر الصرف التذبذب حول سعر التعادل مع إمكانية تعديله.

[1] موردخاي كيرانين، ترجمة:محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض، 2007 ، ص: 385.

[2] نفس المرجع ، ص 385.

رابعا: المنطقة المستهدفة

هذا النظام مشابه لأنظمة التثبيت التقليدية، ولكن هناك إمكانية أكبر للتقلب بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الإسمي (أو الحقيقي) حول السعر المركزي. بحيث يكون التقلب داخل مجال معين ويلتزم البنك المركزي بالحفاظ عليه، حيث تتدخل السلطات النقدية بصلاحية محدودة في تنفيذ سياستها النقدية عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلن عنها من قبل على أ ي من جانبي سعر التعادل، وتمتاز بضيق التقلب. ومن أمثلة هذا النوع من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية،حيث يتيح هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية الانسيابية في تنفيذ السياسة تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب.

ويعتبر الخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والوسيطية هو ما إذا كانت السياسة إلزامية إلى التثبيت تمثل إلتزاما مؤسسيا، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطية والتعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره.

المبحث الثالث :محددات اختيار نظام الصرف الأمثل

يعد الاستقرار الاقتصادي من أولويات السياسة الاقتصادية في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تقليل التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى الأسعار أو الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية ومع هذا فإن تحديد السياسة الاقتصادية في ضوء ذلك، يتعرض لبعض المشاكل المتمثلة في أن استهداف استقرار متغير اقتصادي كلي قد يؤدي إلى الإخلال باستقرار متغير اقتصادي آخر، وفيما يتعلق بسعر الصرف فإن المشكلة تصبح في كيفية اختيار أنسب نظام لسعر الصرف يهدف التقليل من تباين الناتج الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية الناجمة عن مختلف المصادر فضلا عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد.

و في ظل ظروف الاستقرار الاقتصادي يمكننا اختيار نظام الصرف وفقا للمعايير التالية:

المطلب الأول :نظرية منطقة العملة المثلى

تعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة العملة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية، وهي منطقة اقتصادية تستخدم فيها عملة واحدة أو اثنين أو أكثر من العملات وترتبط قيمتها ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة واحدة ويكون أداء عملتين كأداء عملة واحدة يتوجب أن يكون سعر الصرف ثابتا غير قابل للتعديل وجامد وسهل للتحويل، كما يتوجب على السلطات النقدية المعنية تنسيق سياساتها بطريقة تسهل تثبيت القيمة بين عملات الدول الأعضاء[1].

ونظرية منطقة العملة المثلى هي نظرية وضعت أصولها من قبل مجموعة من الاقتصاديين كان أولهم الاقتصادي" روبرت ماندل" في بحثه المنشور عام Kenen في بحثه المنشور عام 1969 والاقتصادي" ماكنون "في بحثه المنشور عام 1969 والاقتصادي 1969وتهدف المقاربة القائمة على مفهوم المناطق النقدية المثلى إلى تحديد مجموعة من المعايير التي يمكن أن تؤدي بمجموعة من الدول إلى تشكيل عملة موحدة وعليه لا يمكن الحديث عن المنطقة النقدية المثلى إلا إذا احترمت هذه المعايير.

وتنقسم هذه المقاربة إلى نوعين :مقاربة ساكنة تأخذ بمعايير خارجية عامة لا تتطور عبر الزمن، والمقاربة المتجددة التي تأخذ بالمعايير الداخلية للدول وتسمح بالاندماج الديناميكي فيما بينها.

أولا :المناطق النقدية المثلى والمقاربة الساكنة :

من خلال هذه المقاربة يمكنا تعريف المعايير المتعلقة بالمنطقة النقدية المثلى انطلاقا فالمزايا التي تتعلق "L'adaption L'union Monétaire"من تحليل المزايا –التكاليف الناتجة عن تبني نظام الاتحاد النقدي هذا

1- جون هندسون وآخرون، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ، الرياض،، 1987 ، ص ص:58-59.

النظام هي توحيد معدلات الصرف بين هذه الدول بمجرد ظهور العملة الموحدة، والذي يبعد كل مخاطر الصرف وبالتالي تصبح تكاليف الصفقات الدولية منخفضة، خاصة وأنها لم تعد بحاجة إلى المرور عبر سوق الصرف وإلى جانب إعفائها من التكاليف المرتبطة بتغطية مخاطر الصرف. إن هذه المزايا تصبح أكثر أهمية كلما كان حجم الدولة صغيرا ومنفتحا على الخارج.

وهناك ميزة أخرى تتعلق بوجود ضمانات هيكلية تمنع تراجع النظام لحالة التفكك السابقة، إلا أن العملة الجديدة تمنح الدولة التي كان لها تضخم سابق تقليدي، ارتباطا اسميا يعطيها مصداقية أكثر، وفي هذه الحالة فإن هذه الدولة يمكنها أن تستورد تضخم عملة الربط كحالة الدولرة وإما أن يكون معدل التضخم فيها مساويا لمتوسط المنطقة النقدية التي تنتمي إليها كحالة اليورو.

إن التراجع في توقعات التضخم والانخفاض في مستوى معدل الفائدة في الدول التي تشكل اتحاد العملة، يعتبر من الميزات الأساسية التي يترتب عن انضمامها إلى اتحاد العملة. أما بالنسبة للتكاليف، فإن الدول التي تتبع هذا النوع من الارتباط الاسمي، سواء دولرة أو يوررة، ستفقد الميزة السيادية والمتمثلة في أن يكون لها سياسة نقدية مستقلة وبالتالي تفقد أحد أهم خصائص السياسة الاقتصادية للدولة الوطنية.

وفي ظل الاضطرابات المتعددة في اقتصاديات الدول، والتبعية التي يفرضها اتحاد العملة وتغليب مصالح االمجموعة الدولية للمنطقة النقدية على مصلحة الدولة الواحدة فإن مشكل الضبط يطرح على مستوى اتحاد العملة، ذلك أن الربح الذي كانت تحققهالسياسة النقدية المستقلة يصبح في الحقيقة أقل مقارنة بالاقتصاد المتكامل والمنفتح بدرجة كبيرة على الخارج، وبالتالي يعطيها الاتحاد آليات أخرى للضبط يمكن أن تستخدمها لضبط التوازن بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي لامتصاص الاختلالات وفي هذه الحالة تستطيع أن تستفيد من العملة الموحدة، ومن خلال ما تقدم عرضه يمكننا استنتاج ثلاثة ميزات أساسية تدعم فرص النجاح الاقتصادي للمنطقة النقدية المثلى وهي[1] :

-حجم الدولة التي كلما كانت صغيرة كلما استفادت من انفتاحها على الخارج؛

-درجة الانفتاح على الخارج؛

-إمكانية توسع وتحسين آليات الضبط النقدية.

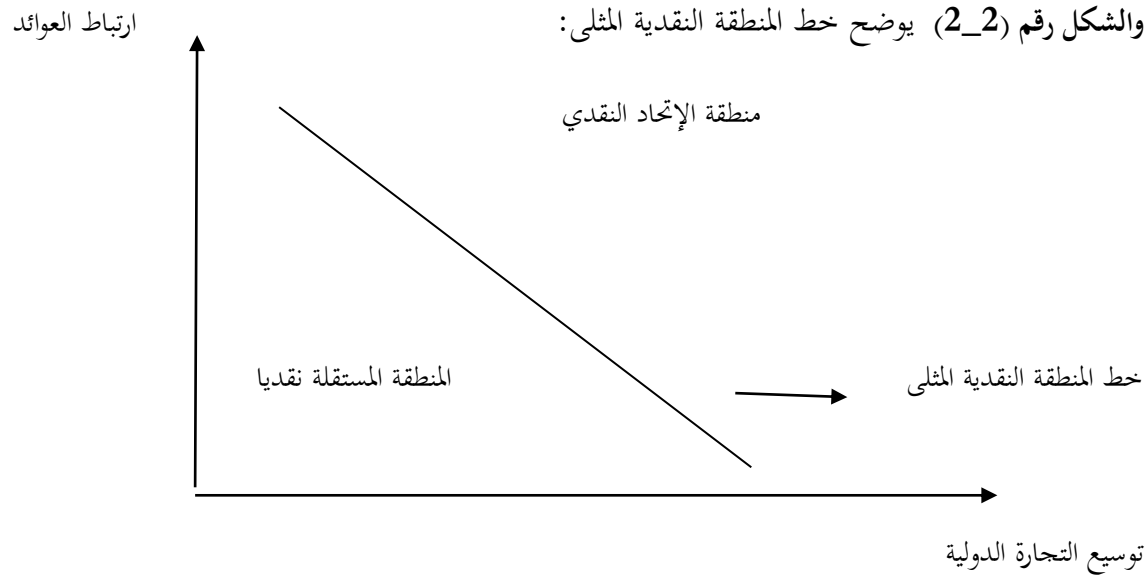
ولكون هذه المعايير هي معايير خارجية لا تتطور مع الزمن فإنها تبقى مرشحة للاستقرار والاستمرار.

[1] بليمان سعاد، اشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في إقتصاد ناشئ دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص: 79 .

ثانيا :المناطق النقدية المثلى والمقاربة الديناميكية :

في ورقة بحثه 1999 معايير المناطق النقدية المثلى يختصر Frenkel ميزتين أساسيتين هما :توسع التجارة بين أعضاء الاتحاد النقدي وارتباط العوائد بين هذه الدول الأعضاء.

والشكل رقم (2_2) يوضح خط المنطقة النقدية المثلى:



المصدر: جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013 ،ص 74.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن ميل خط المنطقة النقدية المثلى هو ميل سالب من جهة ووجود علاقة طردية بين اتحاد العملة والاندماج التجاري من جهة أخرى. ونفسر وجود الميل السالب لخط المنطقة النقدية المثلى بالعلاقة العكسية بين التخلي عن السياسة النقدية المستقلة والزيادة في الارتباط بين عوائد هذه الدول، أما العلاقة الطردية فترجع إلى اعتبار أن مزايا المنطقة النقدية المثلى تتطور عبر الزمن وبالتالي فهي مزايا ديناميكية، بحيث أن كلما تعزز الارتباط بين العوائد كلما كانت هذه المنطقة النقدية أكثر اتحادا.

إلى نتائج تجريبية حول المرحلة ما بين 1959 و (Frankel & Rose) 1993 وقد توصل الباحثون أمثال فرانكل وروز مفادها أن هناك علاقة طردية ايجابية بين ارتباط عوائد الدول ودرجة الاندماج التجاري، أي كلما زادت درجة الاندماج التجاري بين الدول كلما كان هناك ارتباطا أكبر بين عوائدها.

وهناك مجموعة من المعايير لا بد من توفرها لتحقيق منطقة عملة مثلى يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

[1] جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013 ،ص: 74.

1- تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء أي عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء على النحو الذي يحدث اليوم بالنسبة لليونان ضمن تكتل الاتحاد الأوروبي.

2- أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد أو الرواج مما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة وقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.

3- سهولة انتقال عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل وذلك لتخفيف الضغوط على سوق العمل المحلي من خلال انتقال العمالة إلى الخارج (في حالة الانكماش) أو إلى الداخل (في حالة التضخم)مما يسهل من امتصاص هذه الدول لأثر الصدمات الاقتصادية.

4- تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء حيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية خاصة هياكل الإنتاج.

5- ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء خصوصا في أوقات الأزمات بما يساعد الإتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها.

وبالتالي فإن هذه المعايير إذا توفرت في مجموعة من البلدان كان من الأنسب لهذه الأخيرة أن تتوحد في إتحاد نقدي من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

ويرى الاقتصادي الشهير بول كروجمان أن الأزمة اليونانية كشفت عن أن الإتحاد النقدي الأوروبي ليس منطقة عملة مثلى بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الإتحاد النقدي الأوروبي، والذي يمكنها من أن تقوم بإعادة توزيع الإيرادات العامة بين الدول الأعضاء على صورة تحويلات مالية من ألمانيا وفرنسا مثلا إلى اليونان باعتبارها شرطا أساسيا لمنطقة العملة المثلى، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم السلطات المالية المركزية بتقديم الدعم للولايات في أمريكا عند تعرضها لضغوط مالية حادة، من جهة أخرى الاقتصادي مانكيو أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية كمنطقة عملة مثلى لم يكن راجعا أساسيا إلى وجود سلطة مالية مركزية فقط

بقدر ما كان راجعا إلى مرونة عملية تحديد الأسعار والأجور في الولايات المختلفة وسهولة انتقال عنصر العمل بين الولايات في أمريكا وهذين العاملين تفتقدهما دول الإتحاد النقدي الأوروبي [1].

المطلب الثاني :نظام الصرف وطبيعة الصدمات الاقتصادية

غالبا ما يعزى الاستقرار الاقتصادي العالمي إلى اعتماد أنظمة الصرف الثابتة نظرا لما تتجلى به هذه الأخيرة من مزايا سبق ذكرها في الفصل الأول، ولكن ثبات أسعار الصرف من الأمور التي يصعب توفيرها تماما، فالاقتصاد العالمي مليء بأشكال الاضطرابات والصدمات الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية التي تنسحب آثارها القوية على الاقتصاد العالمي، وأضحت الصدمات الاقتصادية تشكل محورا مهما في عملية تحديد نظام الصرف الأنسب لأي من بلدان العالم، وكثيرا ما يلجأ منظرو العلاقات النقدية الدولية إلى تفضيل نظام الصرف المرن على النظام الثابت وقت حلول تلك الصدمات، والغاية التي يسعى إليها هذا المطلب هي تحديد العلاقة بين الصدمات الاقتصادية وأنظمة الصرف المتبعة.

فالصدمات الاقتصادية Economic Shocks تعد من بين أهم المؤثرات على إدارة سياسة سعر الصرف الأجنبي ويقصد بها الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها خارجيا أو داخليا [2].حيث تنقسم الصدمات الداخلية إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية.

وتظهر الصدمات النقدية في شكل زيادة أو نقصان الطلب على النقود نسبة إلى الكمية المعروضة منها، أما الصدمات الحقيقية فإناهاا تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي أو التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات)والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغير في الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين.أما الصدمات الخارجية فتسلك مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتمادا على مصدرها أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي تماما كما حدث في أزمة القرن الحادي والعشرين والتي بدأت أزمة حقيقية من الرهن العقاري وسرعان ما سلكت طريقا سريعا للأزمات وهو الطريق النقدي والمالي ومن ثم امتدت إلى أبعد من ذلك لتمس معظم الجوانب الحقيقية في أغلب اقتصاديات دول العالم فأصابتها بالركود.

إن معايير ماندل(1961 1963) التقليدية لاختيار نظام سعر الصرف تظل ذات أهمية في عالم اليوم المتسم بالاقتصاديات الأكثر تكاملا وترتكز هذه المعايير على انتشار أنواع الصدمات الاقتصادية ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال [1].

[1] جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75_76.

[2] عبد الحسين جليل ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار الصفاء،عمان، 2011، ص:118 .

وينبغي للاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الاسمية أن تختار نظم سعر صرف ثابتة فأسعار الصرف الثابتة من شأناها أن تسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال، بوصفها نمطا من التكيف للصدمات الاسمية الخارجية أو الداخلية، ومن ناحية أخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر، فينبغي لواضعي السياسة اختيار نظم سعر صرف أكثر مرونة، وذلك لأن نظم سعر الصرف الاسمية المرنة تسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي وبين الصدمات الخارجية، وخاصة عندما تكون الأجور والأسعار المحلية بطيئة التغير وبالمثل يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الحقيقية المرنة إلى تغيرات في خيارات الاستهلاك، الادخار وكذلك في الإنتاج، بما في ذلك تحولات بين قطاعات السلع القابلة للاتجار وتلك غير القابلة للاتجار وتسيير التكيف مع التقلبات، وبعد صدمة حقيقية سلبية (مثل انخفاض في أسعار النفط العالمية)يمكن أن يؤدي الانخفاض الاسمي إلى زيادة في الأسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة، وتخفيض الأجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وفي مقابل ذلك ففي البلدان التي فيها أسعار صرف غير مرنة والتي تمر بهذه الصدمات السلبية الحقيقية، يكون من الضروري انخفاض الأسعار والأجور لضمان ألا يحدث انخفاض في العمالة والناتج وما لم يحدث ذلك ستعاني البلدان من" المرض الهولندي "أو" المرض العربي "ويمكن أن يساعد التعويم على حماية الاقتصاديات من الصدمات الحقيقية وأن يكون أقل تأثرا بالجمود الاسمي في أسواق العمالة والبضائع وذلك بأن توفر لها درجة من الاستقلال النقدي.

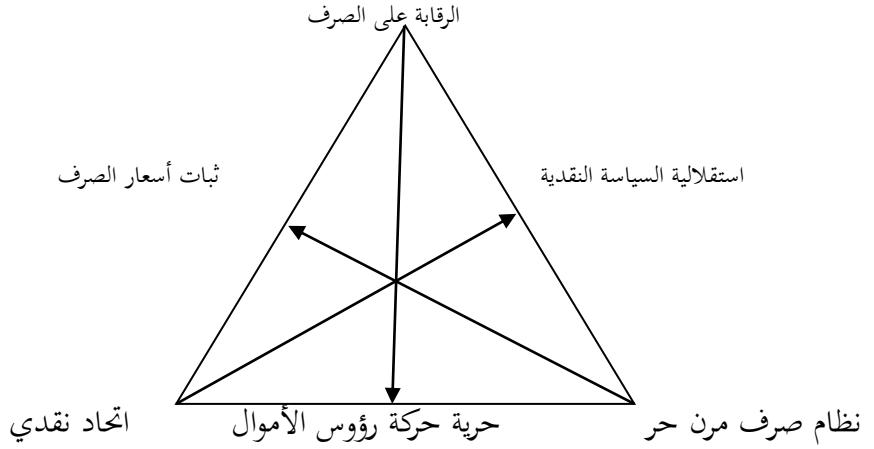
ويتوقف الخيار على قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات وعلى التفرقة بين أوجه التشوه المؤقتة والدائمة وعلى أن لا يكون التفاعل الديناميكي الاقتصادي والمالي بين التشوهات الاسمية والحقيقية تفاعلا قويا، ومع ذلك فواضعو السياسة الذين يعيشون في بيئات متذبذبة يفتقرون إلى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات وعن التفاعل بين أوجه التشوه المحلي والخارجي فإن الخيارات لا تكون واضحة، ويأتي التأثير الإضافي السيئ من زيادة الانفتاح وحركة رأس المال مما يسمى باختصار "الثلاثية المستحيلة "وهي عدم التوافق بين زيادة التكامل المالي الدولي وأسعار الصرف المستقرة و الاستقلال النقدي، وفي وجود حرية حركة لرأس المال لا يمكن أن تستهدف السياسات النقدية كلا من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة وتقليل التغيرات في الناتج الدوري أو الاستجابة إلى الصدمات الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن أصبحت الأسواق المالية أكثر تكاملا والحسابات الرأسمالية أكثر تحررا، ستصبح القيود على واضعي السياسة أكثر حدة ولذلك ومثلما أشار Fisher 2001 أنه قد يتعين على البلدان الدخول في خيار ثنائي القطب ومن دون نظام وسيط بما يعني انتهاج أسعار صرف معومة أو الانتقال إلى الربط الجامد، ولا يمكن أن يكون لدينا كل من رأس مال حر الحركة تماما واستقلال نقدي وعملة مستقرة، ويزداد الإقرار اليوم بأن الثلاثية

[1] ناصر السعيدي، خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002، ص:65 .

المستحيلة هي السبب في انهيار قاعدة الذهب وبعد ذلك سقوط نظام بريتون وودز على الرغم من أن ذلك لم يكن مفهوما جيدا في وقته، ومع زيادة التكامل المالي الدولي، فالخيار هو في الحقيقة بين الاستقلال النقدي واستقرار أسعار الصرف.

الشكل رقم (2_3): يوضح الثالوث المستحيل



المصدر: جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013 ،ص: 77.

المطلب الثالث :نظام الصرف والمتغيرات السياسية

اقتصرنا في تحليلنا للمتغيرات الاقتصادية والمتعلقة باختيار نظام الصرف الملائم على البنية الاقتصادية للدول وطبيعة الصدمات الاقتصادية دون أن نعرج على الاختيارات السياسية للحكومات، إلا أن ذلك لا يعني أنهاا ليست مهمة في تحديد نظام الصرف بل لها بالغ الأثر في ذلك. حيث نجد أن كوردون و يارو يرون أن المفاضلة التي تحكم في اختيار نظام الصرف في الإطار السياسي تختلف عن المفاضلة بمفهوم المناطق النقدية المثلى والتي كانت قائمة على أساس الاستقرار والمرونة ويتعلق الأمر هنا بالمفاضلة بين المصداقية والمرونة.

ومن جهة أخرى يقترح فريدن وبروز Friden et Broz أن تتصرف بوصفها مخططا محايدا أي لا يفضل الدوافع الاقتصادية على غيرها بل يعمل على أساس الموازنة بين مختلف الاعتبارات في اختياره لنظام الصرف.

وتهدف من خلال هذا المطلب إلى إبراز تأثير العوامل السياسية على اختيار نظام الصرف والتي يمكن حصرها في ما يلي:

أولا :عدم الاستقرار السياسي :

هناك ارتباط وثيق بين عدم الاستقرار السياسي ونظام الصرف المحتمل الذي ستتبناه الحكومة إذن فالحكومات ستجد نفسها أمام خيارين:

1-إما تأكيد مصداقية عملتها باختيار نظام صرف ثابت.

2-وإما أن تؤكد حريتها وقدرتها على استخدام وسائل سياسية أخرى لتحقيق أهداف أوسع، وبالتالي تختار نظام صرف مرن.

فإذا كانت الحكومة تضع ضمن أهدافها السياسية التحكم في البطالة الفعلية في مستوى أقل من المستوى العادي، باعتماد التخطيط الخاضع للأهداف الاجتماعية التي تحقق بدورها التوازن الداخلي للاقتصاد أي امتصاص البطالة، فإن نظام الصرف الثابت يصبح عائقا أمام هذا الهدف، لأنه يحد من ارتفاع التضخم ويؤدي إلى الانكماش المفضي إلى البطالة، وهنا تتجلى أهمية النظام المرن، وكاختيار أفضل لتحقيق هذه الأهداف ولتحقيق الأهداف السياسية الرامية إلى التوازن والمصداقية من خلال نظام الصرف الثابت يجب أن يدعم هذا الاختيار بسياسة مكافحة التضخم، وهو أمر يتطلب التضحية بالاختيار المرن وكان هذا وضع معظم دول الاقتصاد الناشئ كالمكسيك مثلا.

وانطلاقا من العلاقة بين العوامل السياسية والتكلفة التي تنجم عن اختيار إحدى نظامي الصرف، فقد قام إدوارد "Edwards" سنة 1996 بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف المناسب وأثبتت أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي ارتفعت كلفة اختيار نظام الصرف الثابت، حيث اعتمد على نموذج يحتوي على 63 دولة متطورة وسائرة في طريق النمو، وهذا خلال سنوات 1980 – 1992 حيث بينت النتائج التي توصل إليها أن عدم الاستقرار السياسي أدى في النهاية إلى – انهيار نظام السعر الثابت والتخلي عنه، واعتماد النظام المرن.

ثانيا :طبيعة النظام السياسي :

إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي فهناك عوامل سياسية أخرى تؤثر على اختيار نظام الصرف وهي تتمثل في طبيعة النظام السياسي، فالحكومات المنتخبة اتبعت نظاما ديمقراطيا منذ أمد بعيد وبالتالي لم يكن لها مشكل اتجاه مرونة اختيار نظام السوق، بينما الدول السائرة في طريق النمو والدول الناشئة أصبحت فيها درجة دمقرطة النظام السياسي هي التي تحدد القدرة على الاختيار في هذا المجال.

إن الأنظمة الديكتاتورية تميل غالبا إلى تبني نظام ثابت مقارنة بالأنظمة الديمقراطية ويرجع ذلك إلى أن الديكتاتوريات السياسية تميل إلى فرض إجراءات التعديل والضبط التحكمي، عكس الأنظمة الديمقراطية على حرية المنافسة والتغيير والاختيار السياسي وهو ما يؤكد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف.

فالحسابات السياسية في المكسيك كانت وراء إحداث الأزمة الاقتصادية العميقة التي مرت بها هذه الدولة أثناء السداسي الأول من سنة 1994 ، فالحزب الحاكم واجه موقفين متعارضين:

أ –إما القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار حتى تعكس الواقع الاقتصادي للمكسيك التي تعاني من التضخم الحالي، ومن انخفاض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتبادل نتيجة غلاء سعر الصرف الحقيقي للعملة المكسيكية، لكن هذا القرار كان يضر بمصالح الطبقة الوسطى التي تتدهور قدرتها ا الشرائية مع أنها هي التي تحدد مصير الانتخابات كقوة اجتماعية فعالة.

ب– أو إتباع سياسة انكماشية تحظى بقبول أصحاب رؤوس الأموال المعارضين للتضخم ولارتفاع الأجور وهو ما ينعكس سلبا على العمال والقطاع الإنتاجي.

هكذا إذن فإنه إذا كان قرار تخفيض العملة يفجر القاعدة السياسية للحزب الحاكم فإن سياسة الانكماش توتر العلاقة التقليدية بين الحزب الحاكم والنقابات العمالية وممثلي المؤسسات. وقد حدثت اضطرابات سلبية حادة نجمت على الانتخابات العامة في المكسيك 1994 حاولت من خلالها الحكومة المكسيكية أن تؤخر لحظة تخفيض العملة وتبني إستراتيجية على مرحلتين، دعمت في المرحلة الأولى سعر الصرف بتبني سياسة معتدلة للتقشف، قائمة على اتفاق التعاون بين الأوساط النقابية وأوساط رجال الأعمال.

وفي المرحلة الثانية شرعت بعد الانتخابات في خفض تدريجي للعملة وتطبيق سياسة صارمة، لكن الأحداث السياسية التي ضربت المكسيك، كاغتيال مرشحين من أحد الأحزاب، والتوترات التي تصاعدت أفشلت الإستراتيجية السابقة، ونتيجة لمرور المكسيك بأوضاع مماثلة لهذه الحالة التي تم فيها تخفيض ساحق للبيزو سنوات 1976 _ 1982 فإن الأعوان الاقتصاديين قد استبقوا الأمور تفاديا للخسارة.

إذن من خلال ما سبق يتبين لنا كيف أثرت العوامل السياسية على نظام الصرف، فالحكومة أخرت لحظة تخفيض سعر العملة لأسباب سياسية زادت من تطور الوضع ليصل إلى أزمة اقتصادية وسياسية شاملة.

المطلب الرابع :معايير أخرى تحدد نظام الصرف الأمثل

قامت العديد من الدراسات الاقتصادية بإبراز أهم مزايا وعيوب أنظمة الصرف ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية و إضافة إلى المعايير التي تطرقنا إليها سابقا هناك معايير أخرى تعتمدها الدول في اختيار نظام الصرف الأمثل والتي تتمثل في:

1-حجم البلد :بالنظر إلى هذا المعيار نجد أن البلدان التي قد تسمح لعملاتها ا بالتعويم المستقل هي البلدان التي تتميز بحجم اقتصاد كبير والتي عادة ما تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، ولها درجة عالية من الترابط الدولي، أما إذا كان حجم البلد الاقتصادي صغيرا ما عليها إلا تبني نظام صرف ثابت[1].

2-الشركاء التجاريين :يمكن تجنب تلك التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف من خلال تركيبة العملات الأجنبية التقوم عليها الصادرات والواردات فعندما يكون هيكل التجارة الخارجية يتكون من أكثر من عملة أجنبية فإن التغير في أسعار الصرف من خلال العملات الكبرى يعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة صعود بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر، ويتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختبار سلة عملات مناسبة تعكس العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لتثبيت العملة الوطنية بهاا، أما إذا كانت تتعامل مع شريك تجاري واحد كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا فإنهاا تربط عملتها المحلية بالدولار أو تتعامل تجاريا بنسبة كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي فتقوم بربط عملتها المحلية باليورو.

3-التضخم :يعتبر التضخم من العوامل الرئيسية المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف فاتباع نظام صرف ثابت قد نجح في تخفيض مستوى التضخم الذي عانت منه هذه الدول كالمكسيك مثلا، حيث أدت حالة مكافحة التضخم اعتمادا على تثبيت سعر الصرف في الفترة بين عام 1989 و 1994 إلى انخفاض مستوى التضخم بسرعة كبيرة من نسب شديدة الارتفاع، فلقد هبط من ذروته وهي % 180 خلال الاثني عشر شهرا من فيفري 1988 إلى % 20 في 1989، وبعد فترة من عودة التضخم للارتفاع في) 1990 حيث بلغت نسبته (% 30 هبط إلى ما دون العشرة في المائة بحلول عام 1993 ، ثم اندلعت أزمة1995 التي اقترنت بارتفاع في سعر الدولار الأمريكي مقابل البيزو بنسبة % 121خلال الفترة من نوفمبر 1994إلى نوفمبر1995 ونتيجة لذلك عاد التضخم السنوي إلى الارتفاع حيث بلغت نسبة % 52 عام1995[2].

وبالمقارنة بين البيانات التي تظهرها الدراسة التي أجراها Levy-Yeyati and Sturgnegger مع التصنيف على أساس قانوني الخاص بصندوق النقد الدولي لثلاث فئات عامة :نظام التعويم، نظام وسطي، نظام الربط فإنه توجد في البلدان التي تأخذ بنظام التعويم معدلات تضخم عالية تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بنظام الربط التي يوجد فيها أدنى معدلات التضخم، أما البلدان التي تأخذ بنظام وسطي فهي التي يوجد فيها أكبر معدلات التضخم

[1] محمود جميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر ، 2000، ص:71 .

[2] ألفريدو كويفاس و اليخندرو ورتز، تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن، ، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002 ، ص ص:134 -133 .

عن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم ونظام الربط إذن نستنتج أن نظام الربط أو ثبات أسعار الصرف يؤدي إلى تضخم أقل[1] .

4-درجة تكامل الأسواق المالية :

تقاس درجة تكامل الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الدولية بتحديد ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية نسبة إلى العرض النقدي المحلي، وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، فارتفاع هذه النسبة يدل على درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية إضافة إلى حرية أكبر في حركة رؤوس الأموال وفي إطار حرية حركة رؤوس الأموال تؤدي قابلية العملة إلى التحويل دورا بارزا، فالدول التي تواجه صعوبات في قابلية عملتها للتحويل لن تكون أسواقها المالية محط أنظار البنوك التجارية العالمية.

وتلعب حركة رؤوس الأموال الدولية دورا كبيرا في تعديل الاختلال في موازين المدفوعات وفي سعر الصرف، فالدول التي تتمتع بحرية كاملة في حركة وانتقال رؤوس الأموال فإنها ستواجه صعوبات كبيرة فيما لو اعتمدت نظام صرف ثابت لعملتها مع عدم القدرة على تغيير أسعار الصرف إلا بتدخل الحكومة حيث أن زيادة التدفقات النقدية أو انخفاضها سيعمل على التأثير ارتفاعا وانخفاضا استجابة للتغيرات في التدفقات النقدية.

ويمكننا أن نلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين حركة رؤوس الأموال وسعر صرف العملة المحلية من خلال فعالية سعر الصرف في التصحيح واستقرار الاقتصاد، فالارتفاع في الطلب الخارجي على العملة المحلية المصاحب بسياسة نقدية توسعية) أي انخفاض سعر الفائدة وزيادة عرض النقود (فيما إذا تقاطع مع الانخفاض في سعر الفائدة الأجنبي فإنه سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال وتعمل على تخفيض سعر الفائدة المحلي وبالتالي حدوث اختلال نتيجة التعارض بين هده السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة إلى مستوى معين وبين ما تم تخفيضه فعلا، حيث انخفاض سعر الفائدة إلى مستويات أقل مما هدفت إليه السياسة النقدية، سينعكس بصورة سلبية على ميزان الحساب الجاري بينما لو كان البلد متبنيا نظام صرف مرن فإن ارتفاع سعر الصرف في مثل هذه الحالة سيعمل على تجنب البلد المعني أي آثار مصاحبة لانخفاض سعر الفائدة المحلي لمستوى غير مخطط له كانخفاض سعر الفائدة إلى ما دون السعر الأجنبي، مما يؤدي إلى تدفقات نقدية معاكسة.

إذن نستنتج مما سبق أنه كلما زادت حرية حركة رؤوس الأموال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة، كما أن زيادة درجة التطور والتكامل في السوق المالي داخل البلد المعني تزيد من إمكانية تطبيق نظم الصرف المرنة.

[1] مايكل بوردي، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، ، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002 ، ص:37.

5-النمو الاقتصادي :

لا تزال مشكلة اختيار النظام الأمثل لسعر الصرف محل جدل في النقاشات الاقتصادية أي من أنظمة الصرف قادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، حيث أثبتت دراسة ل Nilsson. k et Nilsson. L [1]: (2000) أن نظام الصرف المرن يعطي دفعا قويا للصادرات وبالتالي يحقق معدلات نمو اقتصادي جد مرتفعة، كما خلصت دراسة Perrault. Lafrance, Bailliu 2000 إلى أن نظام الصرف المرن قادر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد يتمتع بمرونة الأسعار والأجور الاسمية وهو ما يجعله قادرا على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية من خلال استجابة سعر الصرف الأجنبي لهذه المستجدات، أما (Ripoll et Fisher 2001) فإم يرون من خلال دراستهم أنه في ظل نظام الصرف المرن يشهد الاقتصاد صدمات اقتصادية كثيرة، وهو ما يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن دراسة كل من Flood et Rose (1995) et Sotckman 1989 تؤكد على أن سعر الصرف المرن يعيش تقلبات حادة واختلالات كبيرة ومستمرة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تدهور في النمو الاقتصادي، وأثبتت دراسة أخرى أجراها Frankel et Rose 2000 أن نظام الصرف الثابت مثل الاتحادات النقدية برهنت على وجود نمو في التجارة الخارجية وانخفاض التقلبات في سعر الصرف الأجنبي، كما أشار Obstfeld et Rogoff (1995إلى أن نظام الصرف الثابت يعطي فرصة للاقتصاد للاندماج بشكل تدريجي في أكبر الأسواق المالية الدولية، ويقول كل من Eichen green (1999) Tommassi (1997) et Cnavan أنه في ظل نظام الصرف الثابت يعيش الاقتصاد معدلات تضخم منخفضة، لكن يتمتع من جهة أخرى بمعدلات نمو ضعيفة إضافة إلى أن استقرار سعر الصرف يتطلب تكاليف كبيرة وتدخلا متواصلا للسلطات النقدية.

ويأكد كل من Frankel (1999) Williamson et Fellow (1998) على قدرة أنظمة الصرف الوسيطة وأهميتها في تحقيق أداء أفضل فيما يخص النمو الاقتصادي لكن Obstfeld et Rogoff يعتبران أن نظم الصرف الوسيطة بمثابة مصدر عدم الاستقرار في هجمات المضاربة ويعتبرانها من بين نظم الصرف الأقل صمودا في ظل تكامل أسواق رأس المال.

وحسب دراسة ل: Levy-Yeyati and Sturgnegger (Lys)تبين أن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم حققت أعلى [2] معدلات النمو الاقتصادي ثم تليها البلدان التي تأخذ بنظام الربط وأخيرا يحدث نموا أقل في البلدان التي تأخذ بنظام وسطي، أما حسب تصنيف خاص بصندوق النقد الدولي فهو يشير إلى أن البلدان التي تأخذ بنظام وسطي يحدث لها نمو أعلى والبلدان التي تعتمد نظام التعويم تحقق معدلات نمو أقل.

[1] Amira Jouini , Régime de change et Croissance économique, These de Master en seience ecinomique, Université de Tunis, Elmanar,2008, pp : 55- 56.

[2] برياطي حسين، أنظمة سعر الصرف معايير إختيار نظام الصرف الملائم، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، 2008، ص:119 .

وفي ضوء هذه الدراسات والتجارب يمكننا استخلاص أن العلاقة بين نظم الصرف والنمو الاقتصادي لا تزال غامضة إلى اليوم ولا يمكن الحديث عن نظام مناسب لسعر الصرف لكل البلدان وفي كل الأزمنة نظرا لوجود متغيرات كثيرة في كل زمان وفي كل مكان فالثابت هو التغير.

6-درجة الانفتاح على العالم الخارجي :

يتجلى الانفتاح الاقتصادي في إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال [1]وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي على أساس نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني. فالاقتصاد المفتوح تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية مقارنة بباقي القطاعات في تكوين الناتج الوطني وسياسة التعويم لا تمثل الاختيار الأمثل في هذه الحالة، حيث نجد أن الاقتصاد المفتوح يتميز بتزايد درجة تأثيرات التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في اتجاههما نحو الانخفاض لا بد أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت كما يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهو ما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئا من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعكس ذلك فإن الاقتصاد الأقل انفتاحا قد يلائمه إتباع سياسة التعويم نظرا للارتفاع النسبي لعبئ سياسة تخفيض الطلب المحلي وانخفاض الميل الحدي للاستيراد إضافة إلى ضعف تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

7-درجة تنوع هيكل الإنتاج والتصدير :

كلما تميز الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة من تنوع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات كلما قل تعرضه للصعوبات في ميزان المدفوعات وبالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل في هذه الحالة إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، أما إذا كان هناك ارتفاع في درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو الحال لغالبية الدول النامية التي تتميز موازين مدفوعاتها بالتقلب المستمر ويكون من الملائم هنا إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف من أجل تسهيل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينجم عن الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات.

8- التنمية المالية :

التنمية المالية أو النضوج المالي هي معيار أساسي لاختيار نظام الصرف ونقصد بالتنمية المالية توافر أسواق مالية عريضة وعميقة وقوية وكذلك سياسات مالية سليمة تتجنب عجز الميزانية المنتظم وديناميكيات الدين العام التي

[1] Amira Jouini : Op_Cit, P : 38.

يمكن أن تستمر وكذلك سلطات نقدية مستقلة بقدر كاف لكي تولد ظروف نقدية مستقرة وتكون قادرة على إصدار ديون بعملاتها [1].

وعند تحليل التاريخ النقدي والمالي للدول توصل الاقتصاديون إلى أهمية الضعف المالي وتأثيره على نظام سعر الصرف، حيث جد الكثير من البلدان الناشئة تعاني من الضعف المالي وقد يكون لها تاريخ من التضخم المرتفع والتسيب المالي، فلا يكون بوسعها أن تقترض بعملاتها ا على الأجل الطويل أو أن تقترض على الصعيد الخارجي إلا بعملات أجنبية مثل الدولار، وهذا ما يعرض هذه البلدان إلى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بآجال الاستحقاق وعدم تناسب العملات2 ، والفارق الرئيسي الذي يميز البلدان المتقدمة عن البلدان الناشئة فيما يتعلق باختيار نظام سعر الصرف هو النضج المالي ومعظم البلدان التي نجحت في الأخذ بنظام التعويم كانت أكثر تقدما ماليا من تلك التي لم تنجح في التعويم إذن فمفتاح التعويم الناجح وتفادي الخوف من التعويم هو التنمية المالية.

9-كمية الاحتياطات النقدية الدولية :

مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة لنظام الصرف الملائم فإنه كلما زاد حجم الاحتياطات الدولية كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن من الحفاظ على سعر الصرف ثابتا من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف أما إذا انخفض حجم الأرصدة النقدية الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي سوف يدفع السلطات النقدية إلى إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن غالبا إجراء تغييرات مفاجئة في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، لذلك يفضل في هذه الحالة إتباع نظام الصرف العائم حتى تتمكن السلطات النقدية من تخفيف حدة التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في ظل نظام الصرف الثابت.

ان عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية ، فمن الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت لدي الدول النامية هي[2]:

-عدم القدرة على التأثير في الأسعار الدولية للصادرات والواردات من خلال تغيير سعر الصرف إلى جانب التركيز الجغرافي

للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة؛

[1] ناصر السعيدي،مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[2] برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص:119 .

-انخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير مع ضعف

مرونة الجهاز الإنتاجي؛

-غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة

انخفاض درجة الاحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية؛

-تعرض الاقتصاديات النامية لصدمات داخلية كحدوث تدهور مفاجئ في انتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية.

وفي الوقت نفسه تتميز الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح سياسة التعويم مثل:

-الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة؛

-تركز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في

الدول الصناعية مما يجعل الدول النامية عرضة لصدمات ذات طبيعة خارجية؛

-ارتفاع معدلات التضخم نتيجة اتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية لعملية التنمية؛

-تشوه هيكل الأسعار المحلية نتيجة الحفاظ على أسعار صرف العملات الوطنية مغالى فيها.

جدول رقم (2_2): العوامل المؤثرة في إختيار نظام الصرف الملائم

العوامل	نظام الصرف الملائم
درجة الإنفتاح الإقتصادي	كلما كانت هذه الدرجة كبيرة كلما كانت نسبة التجارة تبعا لذلك، ونظام الصرف الملائم لهذا النوع من الإقتصاد هو سعر الصرف الثابت، وهذا بسبب انخفاض تكاليف المبادلات والتحويلات الدولية والمخاطر المرتبطة بها.
مستوى التضخم	إذا كان مستوى التضخم في الإقتصاد الوطني أعلى منه عند الشركاء التجاريين فعلى السلطات النقدية إختيار نظام الصرف المرن لمواجهة الصدمات الخارجية.
الصدمات الداخلية والخارجية	إذا كان إقتصاد الدولة مندمجا مع الإقتصاديات الأخرى ويتميز بحركة كبيرة لرؤوس الأموال، فإن سعر الصرف المرن يوفر الحماية ضد الصدمات الخارجية خاصة مع إنخفاض مرونة الأجور والأسعار المحلية.
درجة حركية رؤوس الأموال	كلما كانت حركية رؤوس الأموال كبيرة زادت صعوبة الحفاظ على نظام الصرف الثابت، وأصبح نظام الصرف المرن أكثر ملائمة في هذه الحالة.
درجة مصداقية السلطات النقدية	كلما كانت فعالية البنك المركزي في إستهداف التضخم ضعيفة كلما زادت الضرورة إلى تبني نظام الصرف الثابت
نظام تثبيت الإسعار	في ظل نظام الصرف المرن كلما كانت الأسعار مثبتة بعملة المستهلك كان الإستهلاك في مستوى مستقر، أما إذا كانت الأسعار مثبتة بعملة المنتج فإن مستوى الإستهلاك يتغير سواء في ظل نظام الصرف الثابت أو المرن.
السلع القابلة للإتجار والسلع الغير قابلة للإتجار	إن وجود سلع قابلة للإتجار يزيد من درجة مرونة سعر الصرف، حيث في ظل غياب صدمات العرض فإن التغيرات في مستوى الطلب يتم إمتصاصها عن طريق التغير في أسعار السلع الغير قابلة للإتجار.
درجة مرونة الأسعار والأجور	كلما كانت الأجور الحقيقية أكثر ثباتا كلما زادت الحاجة إلى مرونة نظام الصرف لمواجهة الصدمات الخارجية.

المصدر: جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013 ،ص: 85.

خلاصة:

خلصنا في هذا الفصل إلى أن أنظمة الصرف تنقسم إلى قسمين رئيسيين النظام الثابت والنظام العائم ونجد بينهما أنظمة وسيطية متعددة، وهذا التعدد في الأنظمة ناجم عن حاجة كل دولة إلى تطبيق النظام الذي يلائم إقتصادها في فترة معينة، غير أن الإختيار بين هذه الأنظمة يعتبر مسألة صعبة جدا نظرا لعدم الثبات الذي تشهده مختلف الإقتصاديات ويبقى على كل دولة أن تختار بدقة حسب معايير ترى أنها المحددات الأساسية لنظام سعر الصرف المراد تبنيه، على غرار العوامل التالية:

درجة الإنفتاح الاقتصادي، مستوى التضخم، الصدمات الداخلية والخارجية، درجة حركية رؤوس الأموال، درجة مصداقية السلطات النقدية، نظام تثبيت الأسعار....

الفصل الثالث:

تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

تمهيـــــد:

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وممثليها . في بادئ الأمر وتحت الحكم أو التأثير الفرنسي الاستعماري السابق كان ترتيب سعر الصرف المبدئي للدينار هو الربط بالفرنك الفرنسي، وبعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي وانخفاض قيمته أصبح ترتيب سعر صرف الدينار الجزائري منسوباً إلى سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين، وفي الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري أزمات اقتصادية، وخوفاً من تدهور الأداء الاقتصادي تم اللجوء إلى وصاية صندوق النقد الدولي، خلالها شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير/ والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

سنتعرض في هذا الفصل لثلاث مباحث وهي على التوالي: نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث أزمة 1986، نظام صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة1986، صندوق النقد الدولي وإصلاح نظام سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث أزمة سنة 1986

مباشرة بعد الاستقلال عرف نظام الصرف الجزائري ترتيب الربط إلى الفرنك الفرنسي الذي كان متبوعاً في عام 1963 بتطبيق نظاماً صارماً للرقابة على الصرف الأجنبي، ومباشرة بعد سقوط نظام بريتون وودز في عام 1971تم الاعتماد على سياسة عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري اتجاه العملات القوية، ثم بعدها بادرت السلطات النقدية منذ عام 1974 إلى إيجاد نظام سلة العملات في تحديد سعر صرف الدينار بغية الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.

وقصد معرفة تفاصيل مراحل تطور نظام صرف الدينار الجزائري قبل حدوث الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري في سنة 1986 ، نحاول توضيحها بشيء من التفصيل في هذا البند.

المطلب الأول: تطور نظام سعر الصرف(1963 –1986)

لقد تطور هذا النظام في الاقتصاد الجزائري على مدى عدة فترات، تخللتها إصلاحات اقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني بعد خروجه ضعيفاً من الفترة الاستعمارية، مع العلم أن هذه الفترة عرفت أشكال مختلفة لأنظمة الصرف الثابتة.

أولا: نظام الصرف بين (1963– 1973)

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62 / 144 المؤرخ في 1962/12/03 ، ثم بعدها تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10 /04/ 1964على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها كعضو في صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار 1 ± % [1]، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 ، إذ انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 FR/ $1 إلى 5.5544 لكل دولار أمريكي سنة ، الذي تزامن هذا مع تطبيق مخطط الثلاثي الأول1967 1969) الذي خص بتشجيع القطاع الإنتاجي وقطاعي الخدمات المنتجة والغير – منتجة، الذي تطلب استقرار سعر الصرف وهذا ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إذ كان1 دينار جزائري مساوياً إلى 1.25 فرنك فرنسي أي أن (1 FRF=0.88DZD) بين أوت

[1] Habbar ebderrezak, le marché des change cas: le marché interbancaire des change algérien,,mémoire PGS-BANQUE, École supérieure de commerce,Alger, 2002, P: 87.

1969وديسمبر 1973 [1] ومن جهة أخرى عرف الدينار الجزائري انخفاضاً مستمراً مقابل أهم عملات البلدان المتعامل معها في تسديد الواردات، فكان لابد من إعادة تقييم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول(1970 1973) الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، وهذا بتركيزه على قطاع الصناعة بنسبة .% 54 وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد.

ثانيا: نظام الصرف بين (1974– 1985)

عقب انهيار نظام بريتون وودز وبداية تعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية في جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات(الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النورمندي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي، الجنيه الإسترليني، البيستة الاسبانية، الفرنك السويسري، الدولار الكندي)،وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية، كما تم منح الدولار الأمريكي وزن كبير نسبياً في هذه السلة الذي يرجع إلى أهميته في حصيلة صادرات ومدفوعات خدمة الدين[2]، وتزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني 1974 _1977 الذي يعتبر برنامج مكمل للمخطط السابق وما ميزه عن الأول هو اهتمامه الكبير بقطاع الصناعة بنسبة % 61 من مجمل التمويل، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثل أساسا في[3]:

-عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛

- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار أصبحت تتحدد على أساس علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من العملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسة التي يتمحور حولها هذا النظام، بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس

[1] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص:193.

[2] Ilmane M.C, note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien , les cahiers de réforme, tome 05, 2eme édition, ENAG 1990, P: 116

[3] Hadj nacer abderrahmane, le pouvoir d'achat du dinar , les cahiers de la réforme, tome5, 2eme édition, ENAG 1990, p: 27.

بتحديد تسعيرته بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار، وتحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكل الجانب المدين لميزان العمليات الجارية الذي يشمل [1]:

الواردات من السلع والخدمات، الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية، تسديد رأس المال.

وما ميز بداية الثمانينات هو انطلاق فعاليات البرنامج الخماسي الأول(1980 1985) ، الذي يعتبر قفزة نوعية بحيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفوقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي.

المطلب الثاني: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر:(1963 – 1985)

بموجب التصريح الذي كان في 19ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة (التي تجسدت في المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963 ، المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع فرنسا.)، الذي يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، دفع بالاقتصاد الجزائري إلى تحمل عواقب وخيمة من خلال انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والمبالغة في قيمة الصادرات التي ألحقت العجز بالميزان التجاري،هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض رقابة على الصرف الأجنبي على كل عمليات التبادل المالية منها والنقدية، واتخاذ قرار الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 قصد مراقبة حركة العملات الأجنبية باتجاه الداخل والخارج.

وهكذا بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 بهدف:

-مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛

-إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية؛

-ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج؛

-حماية الواردات من المنافسة نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار الدينار غير قابل للتحويل[2] .

للإشارة فقط فإن الأهداف كثيرة ومتشعبة تختلف باختلاف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ولقد تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية.

[1] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[2] نفس المرجع، ص:105.

واعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية، لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات الخارجية، والتي تمثلت في ثلاث عمليات خصت عدة مجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية) نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية، ومراقبة الصرف .ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء بموجب النظام 62-125 الصادر في 1962/12/13 الديوان الوطني office national de la ; commercialisation (onaco) وتم انطلاق فعاليته في أواخر سنة 1963 الذي يهتم يهيكلة واحتكار التجارة الخارجية [1]، واستمرت الأوضاع على حالها إلى غاية بداية سنة 1971 ، وهذا عن طريق فرض بعض القيود التي يمكن أن نلخصها فيما يلي[2] :

-نظام الحصص لكل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية التي أصبحت خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، بهدف إعادة توجيه الواردات حسب القدرات والحد من السلع الكمالية واقتصاد الموارد المحلية من العملة الأجنبية؛

-الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية التي أسندت هذه الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها، والقيام بإبرام اتفاقيات ثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وتميزت الفترة الممتدة بين 1971 و 1977 بتكثيف عملية وإنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في جويلية 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر (ordonnances) تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات autorisation globale d'importation (AGI) أو ايجازات الاستيراد(licence d'importation)، وعليه أعتبر البرنامج العام للاستيراد في هذه الفترة كآلية أساسية لتنظيم الاستيراد ،وتوزيع المداخيل بالعملة الصعبة حسب الأولويات المبرمجة .[3]وأدت هذه الإجراءات إلى ظهور سوق موازي للصرف بداية من سنة 1974 نظراً لصعوبة الحصول على العملة الأجنبية من السوق الرسمي، كما يبينه الجدول الموالي:

[1] من خلال المرسومين التاليين :رقم63 /188 المؤرخ في 1963/05/16 والمرسوم رقم 360/63 المؤرخ في 1963/09/12.

[2] حمودة فاطمة الزهراء، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ، 2001،ص:169.

[3] زكراوي لخضر، تطور نظام الصرف في الجزائر :أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000، ص:133.

الجدول رقم (3_1): سعر الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في السوق الرسمي والسوق الموازي

	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.8
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.4	4.0

المصدر: بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 206.

إن الرقابة على الصرف الأجنبي يهدف في مجملها إلى حماية احتياطي الصرف الأجنبي التي تستغلها الدولة في حالة اختلال ميزان المدفوعات، وترشيد عناصر الميزان التجاري، بالإضافة إلى دورها في تمويل الإصلاحات الاقتصادية.....إلخ، لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للصرف الأجنبي، ومن جهة أخرى إن الوضع سوف يتطور، نظراً لقلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي[1]

كما تم صدور القانون 78- 02 بتاريخ 11 فيفري 1978 ، الذي تضمن تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ونص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية) حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم الخارجي (لتصبح كل السلع والخدمات الخاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة، كما أضفى القانون الخاص بالسوق العمومية على العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابعاً استقلالياً لتوحيد نصوص الصرف، وتدعمت كذلك بعقود متعددة السنوات واتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية، وسمح هذا للأشخاص المقيمين بالخارج في فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر وتستفيد من المكافأة، بالإضافة إلى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة % 20 من إيرادات العملة الصعبة، في حين أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد ألغيت من إجراءات التجارة الخارجية[2] .

[1] بن بوزيان محمد و آخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر ، مجلة المناجمنت،جامعة تلمسان، رقم01 ،2002 ، ص :216.

[2] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر ، ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية – صندوق

وفي إطار إعادة الهيكلة المالية لعام 1982 ، تم ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، كما تم السماح باستيراد السيارات من الخارج في سنة 1983 ، الشيء الذي زاد من توسيع فوهة الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي .وفي ظل المخطط الخماسي الأول (1980-1985)والإيمان بفلسفة من أجل حياة أفضل التي يعتبرها الإستراتيجيون أنها كلمة السر المتفق عليها لتصفية الاستثمارات المنتجة، كونها تشجع الاستهلاك على حساب الاستثمارات [1]، وقصد تحقيق هذا مع الاعتماد على سياسة الاختفاء وراء أسعار المحروقات ارتفعت فاتورة الديون وخدمتها من أجل تغطية التكاليف المبرمجة، واستمرت خدعة الاختفاء وراء إيرادات البترول إلى غاية سنة 1986 التي انكشفت من خلالها الوضعية الهشة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.

النقد العربي –بعنوان : سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 أبوظبي، ص:163.

[1] لخضر عزي، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،1993 ، ص:62.

المبحث الثاني :نظام صرف الدينار الجزائري بعد حدوث أزمة سنة 1986

إن هذه المرحلة تميزت بإدخال إصلاحات هامة جداً على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص، حيث شهدت هذه الفترة مرحلتين :الأولى تعتبر كمرحلة تمهيدية اتخذت فيها كل التدابير والإجراءات بشأن إعادة النظر إلى قيمة الدينار الجزائري، والثانية تبنى فيها الدينار الجزائري شكل من أشكال التعويم .وسوف نتعرف على هذه المراحل التي مر بها الدينار الجزائري بعد الأزمة البترولية في سنة1986 .

المطلب الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري (1986– 2008)

عرفت هذه الفترة مرحلتين هامتين في تاريخ الدينار الجزائري، فكانت البداية بإدخال إصلاحات هامة قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، ثم بعدها تم ترك الدينار تحدده قوى العرض والطلب من خلال سوق الصرف ما بين البنوك مع ضرورة تدخل البنك المركزي لحماية العملة الوطنية من التقلبات الحادة .ومن هذا المنطلق يمكن تتبع هذه التطورات بالشكل التالي:

أولا: تطور نظام ثبات سعر الصرف(1994 _1986)

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986 ، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود في ذلك إلى تزاوج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات لاقتناء مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي، الذي ظل تابعاً في هذا المجال للسوق العالمية.

أدخل خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، وبذلك أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس(1974) ، وأعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987 [1].

بين هذا الوضع بكل وضوح، أنه لا يمكن اعتبار هذا الخلل مشكلة ظرفية بقدر ما هو خلل هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة [2]، وعليه، استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم.

---

[1] حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص:166 .

[2] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص:156 .

ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير، إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة، والهدف الأساسي منها هو إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين.

ومن هذا المنطلق، تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم "انزلاق "تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا) أي من بداية 1987 إلى بداية 1991وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.936 ديناراً لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032ديناراً جزائرياً مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989 وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، تم توسيع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 ديناراً $1 / في نهاية 1990 ، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذا الإجراء بالفعل، خلال الفصل الثاني من سنة . 1991 على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.8889ديناراً $1 /في نهاية فيفري 1991 ، ثم ليصل بعد ذلك إلى 17.7653 ديناراً $1 /في نهاية مارس 1991 [1]استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية، ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة % 22 بتاريخ30 /09/ 1991 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 للدولار الأمريكي الواحد، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة 1991-1994 استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنوياً مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى24 $1/DA في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي يعكس الوضعية الاقتصادية، وما يفسر ذلك هو أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع شركائها التجاريين، وهذا ما يبينه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة % 50 بين أكتوبر ونهاية 1993، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 في منتصف الثمانينات إلى 2 في عام . 1991[2]إن هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994 الذي تزامن مع إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 16 /1994/04 الذي اقتضى تخفيضاً بمقدار % 40.17 أقره مجلس النقد والقرض في 1994 04/14/لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار جزائري.

[1] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص:157 -158 .

[2] كريم النشاشيبي و آخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ،واشنطن ،1998،ص ص: 114-115.

وهذا ما يوضحه **الجدول الموالي** (**3_2**) الذي يبين أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة ب % 40.17 في سنة1994.

ووحدة، رمز وإسم العملة	سعر الشراء	سعر البيع
1 USD دولار أمريكي	35.9925	36.0075
1 AED درهم الإمارات العربية المتحدة	9.7933	9.8102
100 BEF فرنك بلجيكي	102.1362	101.9456
1 CAD دولار كندي	26.0325	26.0829
100 CHF فرنك سويسري	2487.5596	2492.2135
1GBP جنيه الإسترليني	53.0706	53.1771
1 FRF الفرنك الفرنسي	6.1289	6.1389
100 JPY الين الياباني	34.1712	34.2407
1 SAR الريال السعودي	9.5911	9.6071
1 SDR حقوف السحب الخاصة	50.3215	_
100 SEK كورون سويدية	454.6548	455.9470

المصدر: البنك المركزي الجزائري.

أما عن اجراءات التخفيض التي اتبعتها السلطة النقدية الجزائرية كان دافعها ما يلي[1]:

– مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛

– الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية) وهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي؛

–المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛

–رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصراً أساسياً لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة والأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة، والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد.

إن تخفيض العملة لابد أن يكون مرفوق بسياسات وإجراءات اقتصادية متكاملة وشاملة قصد التخفيف من تكاليف هذه السياسة، وعلى رأسها عملية الفوارق الاجتماعية، باعتبارها سياسة مشابهة نوعاً ما إلى سياسة تخفيض الأسعار الداخلية، ولهذا على حسب هذه السياسة تشترط أن تكون الأسعار .والأجور تتمتع بالمرونة على حسب الوضعية الاقتصادية [2].

إن هذه التخفيضات التي اعتمدت عليها السلطة النقدية كان من ورائها أسباب داخلية وخارجية، متصلة ومترابطة فيما بينها كحلقة مفرغة.

الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري :

يمكن حصر أهمها فيما يلي :

–سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساساً في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط وأُلمنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتسبيق الأولوية الاجتماعية؛

[1] مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية بجامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 12،1999، ص ص: 83-84.

[2] Jean-louis besson et yann échirard, optimalité et soutenabilité de union monétaire européenne,colloque " union dans un monde en mutation", du 16 au 27 août 2004 a l'université jean molin Lyon3, p: 359.

–استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد العجز على تدهور العملة المحلية؛

– عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزاً (العجز الموازني هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة وهو الوضع الذي عانت منه الموازنة العمومية الجزائرية في ذلك الوقت.)، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري؛

–إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار وإنشاء صندوق ضمان الإنتاج؛

–زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992 ، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة طوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني؛

–الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل، انهيار المباني، الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية خاصة.

الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري :

ومن الأسباب الخارجية نذكر منها ما يلي :

–الاعتماد الكبير على صادرات البترول، وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي؛

–تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلاً ظرفياً في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جداً من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة؛

–إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى الى هروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي؛

–آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطع الغيار وأغذية الأنعام وسلع الاستهلاك الغذائية والصناعية) ، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنوياً، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.

وفي الأخير نشير أن هذه المرحلة التي عرفت الانزلاقات التدريجية، ثم تلتها مرحلة التخفيضات التي كانت في سنة 1991 و 1994 ، تعتبر بمثابة مراحل تمهيدية للدخول في مرحلة أن السوق هو الذي يتولى شؤون تحديد قيمة الدينار الجزائري.

ثانيا: تطور نظام سعر الصرف المرن بعد سنة 1994

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي فبداية من أواخر سنة1994 تم إصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1974 .

نظام جلسات التثبيت :

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية le " Fixing " بداية من 1994/10/01، تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية [1].ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية) الدولار الأمريكي(على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وهكذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، كما كان الهدف من هذا النظام هو تمكين أهل التخصص) الصيارفة (من اكتساب الخبرة وتعزيز كفاءتهم اتجاه تقنيات وكيفية تسيير أسواق الصرف ومدى تأثر هذا الأخير بالمعلومات الاقتصادية والسياسية...إلخ[2] .و "لن يكون لنظام مجلس العملة مصداقية إلا إذا كان البنك المركزي يمتلك احتياطيا رسميا من العملة الأجنبية يكفي على الأقل لتغطية كل عرض للنقود بمعناه الضيق [3] "ومن أجل تعزيز هذا الغرض تحولت كل مداخيل الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك

[1] Hiouani. A, le marché interbancaire des changes en algerie, média-bank n°24 juin-juillet 1996, p:5.
[2] Habbar ebderrezak, Op-cit, p: 93.

[3] جولد آني–ماري وإينوش تشارلس، هل مجالس العملة علاج لكل المشاكل النقدية ، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998 ، ص:42.

الجزائر في أكتوبر[1] 1994 ، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31 أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهراً، وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعدت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي وتقليص حجم سوق الصرف الموازي.

سوق الصرف البينية :

كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال للسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار.

وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر في23 /12/ 1995 لائحة رقم 95-08تتضمن إنشاء سوق صرف بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية ، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا في02 /01/ 1996 وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

-بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛

-بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛

-بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛

- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون" ، مرجع سبق ذكره، ص: 116 .

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف ما بعد سنة1986

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملتها ، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

لقد تم تدارك الوضع في نفس سنة الأزمة البترولية 1986 ، حيث تم صدور القانون86 -12 بتاريخ 19 /08/ 1986المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دوراً كبيراً للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك انها تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية وتقييم العملة الوطنية وآثارها، في هذا الإطار أسندت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي الجزائري ليأتي بعد ذلك القانون88 - 01المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن استقلالية المؤسسات ، العمومية الذي من خلاله تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد (AGI) وتعويضه بميزانية العملات الصعبة(devises budgets) والذي تم الوصول إليه بشكل تدريجي [1]، الذي يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص وأصبحت مسئولة أمام التزاماتها مع الخارج، كما نشير في هذا الصدد إلى إدراج الاحتياجات الاقتصادية للمؤسسات الخاصة في موازنة العملات الصعبة الممنوحة للغرفة التجارية التي أوكلت لها مهمة التنسيق وإدماج القطاع الخاص في إستراتيجية التنمية للبلاد، واستفادتها من نفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات التجارية، كما تم إلغاء المراقبة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج .وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي، وقد أخذت هذه اللجنة مقراً لها في البنك المركزي، ومن مهامها متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق 2.000.000 دولار ، حيث تقوم البنوك التجارية في هذا الإطار بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي بتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية ضمن خطوط الائتمان المفتوحة بين الحكومات[2] ، ويستخلص من هذه الإجراءات أنها مهدت الطريق إلى نظام مدفوعات أكثر مرونة.

عرفت مرحلة التسعينات منعرجاً كبيراً من حيث التوجه الاقتصادي، إذ كرس قانون 90 -10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ميكانيزمات السوق، حيث أنه منح صلاحيات مطلقة إلى جانب إصدار النقود في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد من خلال تنظيم، وتوجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض، والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف، كما تم إدخال تغييرات عميقة على

[1] بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف، مرجع سبق ذكره، ص:215.
[2] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص:165.

نظام الرقابة على الصرف وهذا باستبعاد" الحظر" المفروض عليه في الماضي، والتي أسندت هذه العملية إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة البنك الجزائري، كما رخص له بتمويل نشاطات اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر ، حيث سمح للاستثمار الأجنبي أن يكون فردياً أو بالاشتراك مع المؤسسة العمومية أو الخاصة الجزائرية، أو يأخذ أي شكل من أشكال الشركة، كما رخص لهم بإعادة تصدير رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائدتها من أرباح وفوائد وريوع وما شابهها، بالإضافة إلى ذلك أن دور الرقابة الذي يمارسه مجلس النقد والقرض على العمليات الاستثمارية هو دور مطلق، حيث بإمكانه أن يمنح الترخيص أو يرفضه وهذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار المقيمين بالجزائر في الخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد تصبح عملية إعادة تصدير وتحويل رؤوس الأموال وكل ما يلزمها عملية مضمونة، ومن أجل تعزيز المرحلة الانتقالية – (من اقتصاد موجه إلى الاقتصاد الحر) تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات [1]حيث نجد أن الفارق المتواجد بين سعر البيع أو سعر الشراء تجاوز نسبة 2% بالنسبة لبعض عمليات الصرف الجارية [2]، وكان الهدف من وراء هذه السياسة هو إعادة هيكلة التجارة الخارجية وخاصة جانب الواردات، والتي يقصد منها المساهمة بالحد من تلك الواردات غير الأساسية، والتي يمكن أن تشكل انعكاسات سلبية على الجهاز الإنتاجي، وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج المحلي وكذلك التخفيف من حدة العجز الجاري في ميزان المدفوعات .وفي إطار تحرير التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الصرف تم إصدار عدة نصوص قانونية وتنظيمية كانت بدايتها منذ أفريل 1991 ، أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في عملية الاستيراد والحق في الحصول على ائتمان بالنقد الأجنبي بالكامل بشروط ملائمة بالسعر الرسمي وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد باستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة، في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات –السياحة والمصروفات الصحية والتعليمية –في الخارج قائمة، كما يمكن لعملية التسديد المالي أن تتم نقداً أو لأجل محددة حسب كل حالة، وهذا طبقاً للشروط المحددة من قبل بنك الجزائر وهي شروط التي تراعي على العموم مبلغ وطبيعة المنتوج ،وفرضت هذه الشروط نتيجة لضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، وكذلك تجنب زيادة ثقل خدمة المديونية، ومن الواضح أن هذه الشروط على تمويل الواردات تمثل قيد أمام تحرير التجارة الخارجية لكنه منطقياً إذا كان ذو طبيعة انتقالية.

كما تستفيد عمليات التصدير من نظام حر دون نظام إلزام المصدر بالحصول على ترخيص النظام رقم 13 -91المؤرخ في 14 أوت1991 وفي حالة التسديد الآجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف، وهذا بالالتزام مع مصرفه شراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية النظام رقم 07-91 في 14 أوت(1991)، كما يجبر القانون أن يترتب على عملية التصدير في استرجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن هذه

[1] Zouaoui Halima, étude de la politique de change en algerie (1962-1993), magistère a institut dela planification et statistique -Alger 1993/1994, p: 169.

[2] Benali cheikh, taux de change multiple- dinar algérien, l'économie N°04 Mai 1993, p: 29.

العملية إلى الوطن، ويستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف المعتمدة القيام بسحب أموالهم والأمر بتحويلها وبالتحويل لها وتسديد عملياتها التجارية مع الخارج بكل حرية.

ونتيجة حدوث ارتفاع في حجم الواردات عقب التحرير التجاري وتجدد الاختلالات المالية، أدى هذا إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، ثم بعد ذلك جاء النظام رقم 09-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 ، الذي يجر المتعامل الاقتصادي على استكمال كافة الشروط المستوفاة فيه، وإتمام العمليات التجارية الخارجية بين المتعاملين والتي تكون وفق ضمانات وكفالات .وفي إطار ترشيد القدرات المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات الإنتاجية والأنشطة ذات الطابع الدائم والقار، تم في أواخر سنة 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محدودة، ويكون على عاتق البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي تمويل العمليات التجارية التي لا تزيد مبالغها على 100 ألف دولار أمريكي وأجل الاستحقاق يتراوح مابين18 شهراً إلى 36 شهراً، ولما كان التمويل التجاري هذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، ولإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بحرمان الواردات " التي ليس لها أولوية "من تسهيلات النقد الأجنبي، وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات خارج المحروقات، واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1993 ، وفي سنة 1994 التي تزامنت مع بداية برنامج للتعديل الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود بداية من أفريل 1994 بشكل تدريجي، كما وصلت نسبة تحرير الأسعار إلى % 84 من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك[1] هذا بالتزامن مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة سعر صرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات .كما تم حل كذلك اللجنة الخاصة (اللجنة الوزاري(، وبحلول منتصف عام 1995 أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل .[2]وتم تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف التي أوكلت المهمة بشكل كلي إلى البنك المركزي وبالإضافة إلى ذلك أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناءاً على طلبات موثوقة بينما قام بنك الجزائر بتوفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات، غير أنه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي واستقطاب التحويلات من الخارج، ثم تم إنشاء سوق الصرف البينية في أواخر سنة 1995 وتبني نظام التعويم المدار الذي كان في بداية سنة 1996 ، حيث أصبح من حق البنوك التجارية التعامل فيما بينهم بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءاً ، وتستلم ما نسبته % 50 من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج المحروقات، التي أصبح بإمكانهم وضعها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق مع تلك الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، وبالإضافة إلى

[1] محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص:173 .

[2] كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص:116

ذلك فقد سمح في نفس السنة بقيام مكاتب صرافة للنقد الأجنبي .وفي نهاية عام 1996 ، فوض للبنوك التجارية إمكانية القيام بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين وما تجاوزه يتطلب الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام1997 .

وهكذا يظهر جلياً أن قانون النقد والقرض أحدث قفزة نوعية في المجال النقدي والمالي، وبالضبط فيما يخص الصرف والتجارة الخارجية، حيث عمل على تلطيف وتليين تلك النصوص القانونية الصارمة في مجال مراقبة الصرف والتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وإصلاح نظام الصرف الجزائري.

كشفت أزمة سنة 1986 عن حقيقة ضعف الاقتصاد الوطني، فلجأت السلطات العمومية بعد هذا، باتخاذ عدة إصلاحات اقتصادية، إلا أنها لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية نتيجة لاستمرار محدودية مستوى التمويل، ونتيجة ازدياد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما دفعها باللجوء إلى المؤسسات النقد الدولية، والتي تجسدت في شكل اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي، ثم تلتها عدة اتصالات علنية مع هذا الأخير تندرج ضمن إطار انتهاج برامج قصد إعطاء دفع للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق، وهما اتفاق 30 ماي 1989 ، واتفاق3 جوان 1991 ، رغم هذه الاتفاقات التي جرت في ظروف تميزت بالانتقالية وضعف درجة تقبل هذه الإصلاحات، تسبب هذا كله في فشلها مقابل لجوئها مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، من أجل إبرام اتفاق قصد تطبيق برنامج للتعديل الهيكلي (1994 1998) ومن هذا المنطلق سوف نتعرف على كل هذه الاتفاقيات بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: سياسة الصرف في الاتفاقيات قبل إعادة الجدولة

من أجل تعزيز تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بعد الأزمة البترولية(1986) ، وبالإضافة إلى الوضع السيئ دون اللجوء إلى إعادة الجدولة الذي يعيشه الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي قصد إبرام اتفاقين، تمثلا في اتفاق ماي 1989 واتفاق جوان1991.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني 30 ماي 1989

فبموجب هذا الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي استفادت الجزائر من حصتها في الصندوق، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم، مقابل إعداد برنامج اقتصادي الذي تم الموافقة عليه من الصندوق، دون شرط إعادة الجدولة[1] ، الذي يركز في مجمله الاعتماد على ميكانيزم الأسعار وسياسة أسعار صرف مرنة، مع إعطاء الأهمية إلى دور القطاع الخاص. فبدأت الخطوات بتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، وبإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية اعتماداً على آليات العرض والطلب، وإعادة النظر إلى أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما تم تقليص السلع التي تحدد الدولة أسعارها، بالإضافة إلى القيام بإجراءات منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

أما عن حجم المساعدات الذي استفادت منه الجزائر وهو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما

[1] محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص:235.

يعادل 193 مليون دولار لتدعيم البرنامج الاقتصادي للحكومة، في حين منح بقية المبلغ الذي يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي بسبب انخفاض أسعار صادرتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب.

إن الإصلاحات التي انتهجتها السلطات العمومية وعلى رأسها قانون النقد والقرض، لم يمنع من حدوث اختلالات واختناقات تضخمية، حيث بلغ التضخم في سنة 1990 نسبة % 17.9 أضف إلى ذلك العجز الذي سجله ميزان رؤوس الأموال إذ بلغ 1.57 مليار دولار، كما عرفت الكتلة النقدية M2 ارتفاعاً محسوساً بلغ نسبة % 13.11، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ب % 2.4 وتدهور الاستهلاك الإجمالي[1] 5 % . وقد ساهمت الأوضاع السياسية والاجتماعية آنذاك، في عدم إمكانية تنفيذ البرنامج المتفق عليه في أحسن وجه، ورحيل حكومة حمروش كدليل على ذلك.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني 3 جوان 1991

إن اتفاق 1989 لم يعطي نتائج ملموسة بسبب تباطؤ استجابة الكثير من المتغيرات المستهدفة، في ظرف تشهد فيه البلاد تحولات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة، وهو ما جعل الوضع الاقتصادي يستمر في تدهور .وعليه تطلب الأمر العودة من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 ويمتد إلى غاية مارس 1992 ، استفادت الجزائر بموجبه على 300 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، مقسمة إلى أربعة دفعات، قيمة كل دفعة 75 مليون حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات، وجمدت الرابعة بسبب انزلاق الأجور المفاجئ خلال الثلاثي الأول من سنة1992 ويهدف هذا البرنامج إلى[2] :

-تراجع الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية؛

-تحرير التجارة الخارجية والداخلية قصد تحقيق قابلية الدينار إلى التحويل؛

-اتخاذ إجراءات تحد من الاستهلاك غير الرشيد عن طريق تطبيق حقيقة الأسعار للسلع والنقود على حد سواء.

وللوقوف على مدى تنفيذ هذه البرامج، نورد الحقائق التالية[3] :

---

[1] بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1997 ، ص:180 .

[2] بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

[3] نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،1998، ص: 113.

-كانت تهدف إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات؛

- العمل على الحد من نمو الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.

- تحرير الأسعار بنسبة % 40 تطبيقاً للقانون رقم 12-89 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار؛

-رفع الدعم عن أسعار الطاقة (الغاز والمحروقات، كهرباء) وربطها بالأسعار العالمية؛

-التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛

-إدخال إصلاحات على التعريفة الجمركية عن طريق تخفيض هذه الأخيرة لتصبح متناسقة مع مثيلتها في تونس والمغرب، ويأتي هذا بعد إلغاء نظام رخص الاستيراد والمراقبات الكمية في فيفري 1991 .

-جعل سعر صرف الدولار الأمريكي في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى26 دينار.

لقد اصطدم هذا البرنامج باضطرابات سياسية، جعل من حكومة غزالي الجديدة تعمل على تحقيق السلم الاجتماعي قصد تنظيم الانتخابات التشريعية بنجاح .الشيء الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج، إلا أن خبراء الصندوق عند معاينتهم لنتائج البرنامج، طلبوا باتخاذ المزيد من الإجراءات المتشددة، وعلى رأسها :الضغط على النفقات؛ اتخاذ إجراءات اجتماعية من شأنها التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار، رفع معدل الفائدة الحقيقي قصد رفع تكلفة عمليات القرض، رفع الدعم عن السلع والخدمات.

إلا أن هذه التدابير لم تعرف التنفيذ، بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية، والدخول في مرحلة انتقالية صعبة، اتخذت فيها إجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي منها[1]:

-رفع الحد الأدنى للأجر الوطني إلى 7000 دج؛

-تقديم إعانات لصالح العائلات الفقيرة؛

-توقيف استيراد بعض السلع، مع توقيف العديد من المشاريع الاقتصادية.

وهذه الإجراءات كلها منافية لشروط صندوق النقد الدولي، مما دفع هذا الأخير إلى تجميد القسط الرابع للاتفاق الاستعدادي.

[1] بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122- 123.

وفي الأخير، إن الفترة التي سادتها هذه الاتفاقات كانت قصيرة، وتزامنت كذلك مع إحداث تغيير كبير لوجهة النظام الاقتصادي الوطني، مع تسرع السلطات العمومية في تحرير قطاع التجارة الخارجية من دون وجود جهاز إنتاجي يعول عليه في مواجهة التدويل الخارجي والمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمشكل المديونية، وهكذا استمر التدهور الاقتصادي إلى غاية بداية سنة 1994.

المطلب الثاني: سياسة الصرف في اتفاقيات إعادة الجدولة

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية في هذه الظروف مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما تسمى ببرنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين :مرحلة التثبيت الهيكلي من 14 أفريل1994 إلى 21 ماي 1995 ، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي امتدت من 22 ماي 1995 – إلى21 ماي1998 وللوقوف على الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم نقدم وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية[1]:

-انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 11993 ، مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات التي بلغت قيمتها 9.88 مليار دولار، مقارنة بسنة 1991 و 1992 التي بلغت حجم الصادرات قيمة 12مليار دولار و 11مليار دولار أمريكي على التوالي؛

-بعد الفائض في الخزينة العمومية في سنة 1990 ، عاد العجز في سنة 1993 إذ بلغ % 8.7 من الناتج الداخلي الخام؛

-خدمة الدين التي بلغت % 82.2 من الصادرات سنة 1993 ، وقد قدرت خدمات الدين خلال

1991-1993ب 28.3 مليار دولار، وهو ما يفوق إجمالي الديون ل 1993 المقدرة؛ ب 25.784 مليار دولار، وقد كادت أن تصل الجزائر لحالة التوقف عن الدفع خلال1994

-انخفاض مستوى الاحتياطات الرسمية في مارس 1994 إلى 1.0 مليار دولار بعدما كان 1.5 مليا؛ دولار سنة 1993

–نمو طردي للكتلة النقدية2 M) فقد ارتفعت من 515.9 مليار دينار في نهاية 1992 إلى 625.2 مليار دج في 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو% 21.2 ، وفي المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب قدر ب % 1.7 -في نهاية1993 ؛

[1] بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123 _ 124.

-سادت أسعار الفائدة الحقيقية قيم سالبة(% 12.5 -) ، الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من؛ المدخرات، رغم ارتفاع لفائدة الاسمية) الموجهة (في 1993 إلى حوالي13%

-أما عن الجانب الاجتماعي، أين سجلنا بطالة قدرت ب % 25 من القوة العاملة 1.5) مليون عاطل (في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 3% سنوياً؛

-انخفاض إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 ، بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية، بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحاً منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية سنة1983.

-مشكلة تطهير المؤسسات العمومية، حيث سجل عجز في الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير ب 8.7 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل % 1.2 سنة 1992.

بداية من سنة 1994 فإن الوضعية الاقتصادية ازدادت تأزماً، وتحدرت الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة انهيار أسعار البترول، مما دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في بداية أفريل 1994 ، الذي كان مصحوب بإبرام عقود مع الدائنين الخواص والعموميين مروراً بنادي باريس[1] ونادي لندن [2] من أجل إعادة جدولة الديون، التي يقصدها هو تأخير أجل السداد بهدف إعطاء فرصة للبلد المدين للتغلب على مشكل نقص السيولة من العملات الأجنبية[3] .

توصلت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها العمومية الخارجية مع نادي باريس بعقد اتفاق في1994/05/31، إذ وافق الدائنون على إعادة جدولة الديون التي تنتهي قبل 30 سبتمبر 1994 على مدى15سنة مع فترة سماح ب 5 سنوات على أن يبدأ التسديد في السنة الخامسة، فقدمت صفقات نادي باريس ما يربو على 12 مليار دولار لتخفيف مشكلة السيولة النقدية خلال فترة برنامج التثبيت وأثر ذلك تأثيراً مهماً على تكاليف خدمة الدين الجزائري، التي انخفضت من % 82.2 من الصادرات في 1993 .إلى % 38.8 في1995 .

كما قامت الجزائر بإعادة جدولة الديون الخاصة مع نادي لندن في سبتمبر 1995 ، وغطى هذا الاتفاق الديون الواجب سدادها بين 1994/03/1 الى 1997/12/13 مبلغ 3.23 مليار دولار مدى فترة 15 سنة

[1] نادي باريس ومناقشته للديون العمومية :الذي تأسس هذا النادي في سنة 1956 ونشأ بمدينة " باريس "لكونها مكان الاجتماعات وإن لم تكن بالضرورة، ويرأسها أكبر مسؤولي الخزينة وهي خاصة بإعادة جدولة الديون العمومية الرسمية مضافاً إليها الديون التي تضمنها الحكومة أو التابعة للمؤسسات الدولية.

[2] نادي لندن ومناقشته الديون الخاصة :تم تأسيسه في سنة 1976 له نفس مهام " نادي باريس "لكنه يقوم بإعادة جدولة القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، وعادة ما تجري بمدينة " لندن "ويشترط أن يكون التسديد للفوائد المستحقة قبل اتفاق إعادة الجدولة.

[3] هني أحمد، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص: 46.

ونصف مع فترة سماح 6 سنوات ونصف، ويتضمن اتفاق نادي لندن أيضاً أحكاماً لتحويل الدين إلى أسهم في رأسمال، وعمليات لإعادة شراء الديون ومبادلة الديون [1].

أولا: مرحلة التثبيت الهيكلي أفريل – 1994 ماي 1995

لقد تمحورت أهداف الاتفاق حول ما يلي[2]:

-العودة إلى النمو الاقتصادي بالعمل على ترسيخ الاستقرار المالي؛

-تشجيع الاستثمارات وتوفير مناصب جديدة للشغل؛

-الاهتمام بإعادة تجديد و توسيع البنية التحتية الذي يساهم في امتصاص البطالة؛

-رفع مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو السعي إلى تنشيط وإعطاء دفع لوتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتقليص معدلات التضخم.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أتخذت جملة من الإجراءات مقابل تحصلها على تمويل من الصندوق ب1.5 مليار دولار أمريكي على أن تقوم بما يلي [3]:

-تحرير التجارة الخارجية بإقامة جهاز تشريعي يساير عملية إصلاح سياسة الصرف برفع القيود الاحتكار، البيروقراطية مع تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وإلغاء قيود التصدير ورخص الاستيراد؛

-تحرير الأسعار تحقيقاً لنمو يتكيف مع آليات السوق ما عدا بعض المواد الغذائية الأساسية مع ترشيد نظام الحماية الاجتماعية بإدخال نظام الشبكة الاجتماعية في المنفعة العمومية؛

-تطهير البنوك والمؤسسات العمومية ومواصلة إجراءات إعادة الهيكلة؛

الحد من توسع الكتلة النقدية2 M بتخفيض حجمها من % 21 سنة 1993 إلى % 14 سنة1994. وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122_123.

[2] نعمان سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3] حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 189.

-تخفيض قيمة الدينار بنسبة % 40.17 في أفريل 1994 قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تدعيماً للمراحل التمهيدية لتحرير الدينار الجزائري والوصول إلى:

-تحقيق نمو مستقر ومقبول للناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 ، و 6% سنة 1995 ، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

-قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط؛

-ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتماداً على طريقة التثبيت؛

-رفع احتياطي الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

لقد مكن برنامج الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 من خلال الالتزام بالإجراءات الواردة فيه، تحقيق نتائج سمحت بإيقاف عملية التدهور الاقتصادي ومن جملة هذه النتائج نجد[1]:

-ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى84 % .

-توفير احتياطي الصرف الذي قدر ب 2.7 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة1993 .

-انتقال عجز الميزانية من % 8.7 في سنة 1993 إلى % 4.4 سنة 1994 إلى % 1.4 سنة 1995 من الناتج المحلي الخام؛

-تراجع تطور الكتلة النقدية إذ بلغت % 15.75 مقابل % 21.2 في سنة 1993 مقارنة بالسنة الفارطة؛

-وصل معدل التضخم إلى حدود % 29 في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج % 38 مع العلم أن هذه الفترة تزامنت مع التخفيض في قيمة العملة المحلية، معناه أنه يوجد فيه تحكم جيد في مستوى الضغوط التضخمية.

إن هذه النتائج المسجلة بعد تطبيق الإجراءات المتضمنة في هذا الاتفاق الذي دام سنة واحدة فقط، سمحت بالشروع في تطبيق برنامج جديد متوسط المدى يدعمه صندوق النقد الدولي.

[1] بربري محمد أمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

ثانيا: اتفاق القرض الموسع ماي 1995 –ماي 1998

هو برنامج متوسط المدى، بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقاً من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 بقيمة 1.169,28مليون حقوق السحب الخاصة بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي الذي كان الهدف منه هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي[1] :

–تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة5% خلال فترة البرنامج؛

– العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداءاً من/01/ 02 / 1996والعمل على تعزيز قابلية تحويل الدينار على جميع المعاملات الخارجية الجارية؛

–يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من PIB في 1994/1995 إلى 2.2% من PIB خلال 1998/1997 ؛

–التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية قصد تشجيع عمليات الخوصصة وكذلك إمكانية جلب رؤوس الأموال الأجنبي.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 ، ص:196 .

خلاصة:

إن الاقتصاد الجزائري ما زال يعيش بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحت رحمة أسعار وإيرادات البترول، وعليه مازال لحد الآن الاقتصاد الوطني يرتبط مصيره بوضعية هذه المادة، التي لا يستطيع التحكم في حالتها لا من ناحية الأسعار أو الكميات بل هي تبقى مرهونة بالقرارات الخارجية. خير دليل على ذلك ما يشهده الإقتصاد الوطني منذ سنتين بسبب الهبوط المفاجئ و الكبير في أسعار البترول في نهاية سنة 2014.

لقد تطور نظام صرف الدينار الجزائري على مدى عدة فترات، تخللتها إصلاحات اقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني بعد خروجه ضعيفاً من الفترة الاستعمارية، مع العلم أن هذه الفترة عرفت أشكال مختلفة لأنظمة الصرف الثابتة في البداية لكن في العقود الأخيرة بدى جليا محاولة تعويم العملة عن طريق تبني نظام التعويم المدار.

الفصل الرابع:

نظام الصرف الأمثل للدينار الجزائري

تمهيـــــد:

هناك العديد من المزايا التي ينطوي عليها سعر الصرف الثابت لاسيما في البلدان النامية، وفي المقابل من عيوبه أن هذه البلدان تكون أكثر عرضة لأزمات العملة وأزمات العملة المزدوجة، والأزمات المصرفية مقارنة بالدول التي تعتمد نظاما أكثر مرونة، فالمزايا المترتبة على مرونة سعر الصرف تزداد مع تطور الإقتصاديات وإرتباطها على نحو أوثق بالأسواق المالية الدولية. مما أدى بالكثير من الدول لإعتماد النظام المرن على غرار الشيلي، بولندا، البرازيل...، لما تكفله النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من إستقلالية أكبر في السياسة النقدية.

والدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك هذه الظاهرة من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بإحداث جملة من الانزلاقات التدريجية في سنة 1987 ، وتبعتها جملة من الإصلاحات والتعديلات التدريجية إلى أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حاليًا تحت كنف ما يسمى بنظام التعويم المدار، وهذا كله قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وجعله متغير يلعب دوره المهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

في هذا الفصل سنحاول التعرف على خلفيات تبني الجزائر للنظام المرن وعن كونه النظام الأمثل لسعر صرف الدينار الجزائري من خلال معرفة ما يلي:

_ ظاهرة التفريغ ودواعي تحرير العملة.

_ شروط الإنتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم.

_ مرونة الدينار الجزائرية وظاهرة الخوف من التعويم.

المبحث الأول: ظاهرة التفريغ ودواعي تحرير العملة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من ظاهرة التفريغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية إلى جانب دواعي تحرير العملة والبعد الاقتصادي لها.

المطلب الأول: ظاهرة التفريغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية

إن الكثير من اقتصاديات الدول النامية تبنت في السنوات الأخيرة نظم لسعر صرف عملاتها، مبتعدة عن نظم الربط بعملات أخرى، والتي أصبحت تمثل أحد العوامل في كل أزمة مالية كبرى .وهذا ابتدءًا من أزمة المكسيك في نهاية عام 1994 ، وأزمة تايلندا واندونيسيا وكوريا في عام 1997 ، ثم روسيا والبرازيل في عام 1998 ، والأرجنتين وتركيا في عام 2000 ، وتركيا مرة أخرى في عام2001 وليس من المستغرب الآن أن يقوم كثير من واضعي السياسات بالتحذير من استخدام أسعار الصرف المربوطة القابلة للتعديل) الربط المرن (في الدول المنفتحة أمام تدفقات رؤوس الأموال، وهذا الاعتقاد بأن النظم الوسيطة فيما بين الربط الجامد والتعويم الحر غير قابلة للصمود والتي يطلق عليها ب " النظرة ثنائية القطب أو الحل المعتمد على ركنين"، وقد قبل عدد متزايد من الدول هذا الحل سواء راضية أو كارهة، ونقصت نسبة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي اتبعت الترتيبات الوسطية خلال تسعينات القرن الماضي، بينما ازدادت نسبة الدول التي اتبعت نظم الربط الجامد والترتيبات الأكثر مرونة.

كما نلاحظ أن الكثير من الدول فتحت أبوابها أمام حركة رؤوس الأموال، هذا ما أجبرها على أن تعمل حسابات دقيقة فيما يخص الاختيار الأحسن لنظام سعر صرف عملتها تماشيًا مع ظروفها الاقتصادية ومسيرتها المستقبلية، في هذا السياق يدعوا الاقتصادي" ستانلي فيشر Stanley Fischer هذه الدول أن نظم الربط لا يمكنها الصمود أمام الصدمات الخارجية، إلا إذا كانت من نظم الربط الجامد، والتي تدعمها التزامات سياسية مثل : إنشاء مجالس العملة، الدولرة، اليوروة) أو بشكل أكثر عمومية اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية(، أو العضوية في اتحاد نقدي .ويستبعد هذا القول نظم الربط الثابتة أو الربط القابل للتعديل، أو النظم التي تتسم بنطاق ضيق للتقلب تؤدي إلى أن تلتزم الحكومة بموجبها الدفاع عن قيمة معينة) أو نطاق من القيم (لسعر الصرف، ولكنها لا تلتزم بتخصيص سياسة نقدية) وأحيانًا سياسة مالية (رد الدفاع عن السعر الرسمي، كما يمكنها إتباع تشكيلة كبيرة من ترتيبات أسعار الصرف المرنة ابتداء من التعويم الحر إلى تشكيلة من نظم أسعار الصرف المتحركة التي تتسم بنطاق واسع التقلب[1] ،كما أن العامل الذي يقف ضد نظم الربط، هو بطبيعة الحال التجربة المريرة فيما يتعلق بالربط القابل للتعديل في إطار نظام بريتون وودز، الذي انهيار أمام هجمات المضاربة والأزمات الآسيوية الأخيرة، التي انطوت في معظمها على ترتيبات الربط المتحرك .وما نلاحظه اليوم أن العالم يتحرك نحو نظام سعر الصرف العائم هذا التوجه أطلق عليه صندوق النقد الدولي إسم ظاهرة التفريغ، ولعل أبرز دراسة استخدمت مخطط

[1] ستانلي فيشر، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، 2001، ص: 18.

التصنيف على أساس قانوني هي تلك التي أجراها Fisher سنة2001 الذي يقدم دليلا على حدوث عملية تفريغ ، ففي الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 1999 ، انخفضت نسبة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من 62 % (98 بلدا) الى 34% (63 بلدا) وارتفعت نسبة البلدان الأعضاء التي تأخذ بالربط الجامد من 16 % (25 بلدا) الى 24% (45 بلدا) في حين ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من 23% (36 بلدا)الى 43% (77بلدا) ومع ذلك فإن Fisher (2002) يذهب في آخر نظرة له الى البيانات ذات الصلة، إلا أن عددًا أكبر من البلدان النامية اختارت في العقد الماضي، أسعار الصرف المرنة بد لا من الربط الجامد، كما وصل larain et velasco سنة 2001 أيضًا إلى نتيجة مماثلة، حيث أن 36% من البلدان النامية كان لها في عام 1976 ترتيبات للربط، وفي عام 1996 كان 45% فقط من البلدان لديها نوع من الربط و52% لديها ترتيبات مرنة لأسعار الصرف .إن التوجه الحالي نحو التعويم يرجعه الكثير من الاقتصاديين ومن بينهم bordo et flandreau (وفي سنة 2002 أن البلدان التي استطاعت أن تأخذ بالتعويم المحض، كانت أكثر تقدمًا ماليًا من تلك التي لم تستطع) باستثناء الاقتصاديات الصغيرة التي يوجد فيها انفتاح كبير أو لديها علاقات تجارية وثيقة ببلد كبير اختار أن لا يلجأ للتعويم وأن يتقيد بد لا من ذلك بالربط الجامد.(فالتعويم اليوم هو نتاج للنضج المالي) ويتجلى ذلك النضج في الأسواق المالية المفتوحة والعميقة، والعملات المستقرة والسلامة المالية، ويتضح هذا من خلال القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة المحلية(، وتطور الهياكل التكنولوجية والمؤسسية، والقيود التي تسمح لراسمي السياسة بإتباع سياسة نقدية ومالية مستقرة، دون التقيد بمحور ارتكاز اسمي خارجي.

كما أضاف الاقتصادي Reinhardt et Rogoff إلى ذلك أن التعويم يتلاءم مع النمو الاقتصادي والتضخم المتدني [1]، وهكذا كانت ديناميكية النظام النقدي الدولي وتطور نظام سعر الصرف يحركها التطور المالي والتكامل المالي الدولي والأزمات المالية، كتلك التي حدثت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، هي النقاط الحاسمة التي تبين الخطوط الفاصلة من حيث النظام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، هذه الأخيرة ليس لديها بعد نضج مالي كافي لكي تأخذ بالتعويم، ثمة نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد يمكن أن تسلكه البلدان في أثناء توجهها نحو التعويم والمسمى " التعويم الموجه أو المدار."

المطلب الثاني: دواعي تعويم العملة

إن الجدل القائم حول مزايا نظم التعويم بالمقارنة بنظم أخرى لتحديد السعر أو اتخاذ ركيزة ليس بجديد، وما يلاحظ على مستوى النظام النقدي الدولي ظاهرة التفريغ المتوجهة إلى التعويم بشكل كبير وخاصة عقب الأزمات

[1] ناصر السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

المالية والصرف التي مست العديد من الدول، كما تم تعزيز النداء بالتعويم من قبل الاقتصادي" ميلتون فريدمان "، ومن دواعي هذا التوجه إلى هذا الشكل من أشكال نظم الصرف التي يرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى[1] :

أولا: الاحتياطات غير كافية

كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزامًا ما لا يدعو إلى المصداقية، وهذا ما اختبرته أسواق الصرف الأجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى2.5 تريليون دولار في اليوم في العالم أجمع، وبالتالي الأمر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة والمراجحة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يوميًا من أجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

ثانيا: الحاجة إلى المعلومات

من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتغدوا المهمة أشد تعقيدًا إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي) مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية (فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

ثالثا: الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي

كان هذا الافتقار واضحًا في معظم البلدان التي اختارت التعويم مثل: البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا، والزايير وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق موائمات الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجحة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي .ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة" لاتفيا وليتوانيا "في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت ما إلى تعويم عملاتهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، بما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجالس العملة ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم

[1] هيرنان كورتي وآخرون، تجربة إستخدام أسعار الصرف العائمة، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1993، ص ص: 28-29.

الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصداقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي .ولكن حتى في هذه الحالة لابد أن يلقى المجلس تعزيزًا من سياسات مالية ونقدية قوية ومستمرة، وأن يكون الجزاء عن انزلاق السياسة من حيث المصداقية جزءًا شديدًا.

رابعا: الاعتبارات السياسية

وأخيرًا، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف وبين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسبابًا قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائيًا من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررها السوق دليلا على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت ترمي في مجملها إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها [1]:

-هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي،

-الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي،

-يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار،

-يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة،

-يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية،

[1] بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعةشلف، 2006، ص ص : 120-122.

-يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري،

-يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة... الخ)،

-يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد،

-من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتوج المحلي بالنسبة للأجنبي،

-يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق،

- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لإنتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته،

-يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،

-يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية،

-تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأُثر على /من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني،

-يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري،

-تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية،

-تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدرتها، التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات[1] ،

[1] دين دي روزا وجوشو غرين، الإنخفاظ المتزامن لأسعار العملة هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية،1991،ص34.

-تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتوج المحلي،

-يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)،

-يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

المبحث الثاني:الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن.

إن الكثير من الدول، تخلت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف المرن (الشيلي، البرازيل، المكسيك، إسرائيل، بولونيا، لبنان، اليمن...الخ)، والملاحظ أن وجهة أنظمة الصرف الدولية اتجاه تبني شكل من أشكال التعويم هي في ارتفاع كبير .والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال، وفي العموم يعتبر نظام الصرف المرن أحسن طريقة للتصدي إلى الصدمات الخارجية،كما أنه يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، كما يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تبني سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة قصد التقليل من تكاليف هذا التوجه.

المطلب الأول: شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن

كيف على اقتصاد بلد ما أن يقلص من تحمل التكاليف عند المرحلة الانتقالية ؟ وبأي وتيرة تكون عملية الانتقال ؟ وفي أيوقت لابد من تحرير التدفقات الرأسمالية قبل أو بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت ؟ ومن هذا سوف نحاول الإجابة على هذه المشاكل في شأن الدول التي تود أن تترك عملتها تخضع لآليات السوق، كما نحاول تقديم اقتراحات بشأن هذه العملية التي تعتبر مجازفة، بحيث تعتبر الوضعية الاقتصادية (الكلية والجزئية) والهياكل المؤسساتية الجيدة للبلد قادرة على أن تضمن نجاح العملية الانتقالية، كما يعتبر سوق الصرف دور مهم ومحدد أساسي في نجاح هذه العملية.

أولا: سوق الصرف

يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على تحديد سعر العملة الوطنية بشفافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لابد من[1]:

-الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة،

-تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومصب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من أجل المساعدة في التنبؤ،

-الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية،

[1] Cem Karacadag et autres,Des taux fixes aux taux flottants :une aventure a tenter, revue du finance et devloppement, 2004,p 21 .

-تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من أجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصداقية في السوق،

-إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

ثانيا: التدخلات الرسمية

إن الدولة أمامها مسؤولية رسم سياساتها التي تخدم أهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل في سوق الصرف، فيما يخص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي يكون حر في تدخلاته، أما في نظام الصرف المرن يتدخل البنك المركزي فقط من أجل تعديل تلك الانحرافات الكبيرة في سعر صرف عملاتها، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب:

-إن التقلبات الحادثة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائمًا إلزامية التدخل، فلابد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على مختلف المتغيرات الاقتصادية،

-إن التدخل لا يثبت دائمًا نجاعته كما حدث هذا مع الشيلي والمكسيك وتركيا،

-إن التدخلات الفعالة تختلف باختلاف الآثار التي يمكن أن تشكلها تقلبات سعر الصرف، التي تهدف كلها إلى تقوية الثقة في سوق الصرف،

-إن التذبذبات الكبيرة الحادثة في سعر الصرف لا تمكننا من التقيد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التوازني.

ثالثا: تطور نظام الضبط والسياسة النقدية

إن الدولة مطالبة برسم نظام جيد للضبط الاقتصادي وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج التقديرية مسبقًا .إن هذين النقطتين أساسيتين في منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إيجاد طريقة مثلى للضبط الاسمي) أي الحد من التضخم(، قامت الكثير من الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا المنطلق كانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعويم.

إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكلة المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار.

رابعا: تسيير مخاطر الصرف

إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لابد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرجعون سبب الزوبعة المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين .ولهذا ينصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة للكثير من المخاطر، فلابد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

خامسا: متى يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال

يبقى المشكل المطروح هو :هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تبني نظام الصرف المرن؟ .إن تجربة الكثير من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخيرة سجلت الأخطار التي يمكن أن يشكلها الاختيار الأول) المكسيك في نهاية 1994 ، تايلندا في جويلية 1997 ، برازيل في بداية(1999 ، إن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع سوف يجبر حتمًا السلطات النقدية على أن تدخل مرونة في سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر في الاقتصاد المحلي) مثل ما حدث مع الشيلي وبولونيا في سنة .(1990 حتى بالنسبة للدول التي تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل ضمان مرونة في سعر العملة يمكن أن يحدث حالة اللاتوازن في وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة لهجمات المضاربة .أما إذا كان الانتقال إلى نظام الصرف المرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال وتحرير تدفقات رؤوس الأموال لن يشكل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: وتيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن

من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد الوصول إلى التعويم الحر لعملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة) على حسب درجة المبادلات التجارية (ثم الانتقال إلى سلة من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي، أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة بإمكانها أن تتحمل عواقب وخيمة نتيجة هذا الانتقال.

كما يعتبر تطور المؤسسات والأسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الوجهة التدريجية من دون شك هي أحسن سبيل وأنجع طريقة للوصول إلى الهدف بأقل التكاليف .كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفاديًا للتعديلات المتوالية، التي تؤثر على المصداقية والثقة في السياسة النقدية والعملة. ومن جهة أخرى فإن البلد الذي يمتلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية يمكن له أن يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة إلى الانتقال التدريجي أما عن الدول التي بدأت بتحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال (السماح المطلق لتحرك رؤوس الأموال من وإلى الخارج أو العكس من دون قيود) قبل تبني نظام الصرف المرن، يجب عليها أن تكون تتمتع بما يلي [1]:استقلالية البنك المركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على تجسيد الشفافية في السياسة النقدية، تطوير نظام المعلومات الخاصة بمخاطر الصرف .ثم القيام بإدخال مرونة في نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته.

والحقيقة أن الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلين بنجاح سياسة التعويم من دون مشاكل كبيرة، هي أن يكون لدى الدولة مركزًا ماليًا متطورًا سليمًا، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية، ونظامًا ماليًا متطورًا جدًا، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتفويضًا لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل مفهومة جيدًا إلى حد كبير بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وجدارة بالثقة مبنية على سجل انجازات متين . من المسؤولية والشفافية [2].

[1] Cem Karacadag et autres,Op cit,p 23 .

[2] Abdelaali Djibili and Vitali Kramarenko, chossing exchange regimes in middle east and north Africa, revue if finance and development, 2003,p33.

المبحث الثالث: الدينار الجزائري والتعويم.

من خلال تتبع مسيرة الدينار الجزائري نكتشف أنه سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عليها صندوق النقد الدولي وهي التوجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة لسعر صرف العملات، الدينار الجزائري وصل إلى نظام التعويم المدار فهل سيكمل هذا التوجه نحو التعويم الحر؟

المطلب الأول: مرونة الدينار الجزائري شكلية أم حقيقية.

على غرار الكثير من الدول الجزائر خرجت عن دائرة نظم الصرف الثابتة، في هذا الإطار استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل سياسة التحرير التدريجي التي تبنتها منذ سنة1987 إلى غاية تبنيها شكل من أشكال التعويم وهو التعويم المدار، وتقليص ذلك الفارق الذي كان موجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وأصبح للعملة الوطنية الجزائرية دور كبير في التأثير والتأثر على/من تطور الكثير من المتغيرات الاقتصادية، ومن أجل اكتشاف حقيقة جوانب هذه الخطوات ومقارنتها بالواقع الاقتصادي، في الوقت الذي يتكلم الكثير من الاقتصاديين على حقيقة وشكلية نظام الصرف الجزائري المتبنى .أمام هذه المعطيات نحاول أن نجعل انطلاقتنا تكون بعرض مبدأ التعويم والذي ينص على أن العملة الوطنية تتحدد على أساس آليات السوق (العرض والطلب على العملة)، كما يعتبر جانبي ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، بحيث الجانب الدائن يعبر عن الطلب على العملة الوطنية والجانب المدين يعبر عن عرض العملة الوطنية، وعليه إذا كان الرصيد موجب معناه يوجد فيه زيادة الطلب مقارنة بالعرض على العملة المحلية، هذا ما يجعل قيمة العملة الوطنية ترتفع ويحدث العكس في حالة العجز[1].

وقصد إلقاء الضوء على وضعية وحقيقة هذه الآلية في الاقتصاد الجزائري نحاول عرض تطور وضعية ميزان المدفوعات والدينار الجزائري خلال الفترة 1990_2016.

[1] بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

الجدول (4_1): تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري (1990_2016)

الوحدة: مليار دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الميزان الكلي	0.21-	0.53	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-
الدينار مقابل 1 دولار	9.0	18.5	21.8	23.4	35.1	47,6	54.7	57.7	58.8
1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
2.38-	7.75	6.19	3.66	7.47	9.25	16.9	17.7	29.6	37
66.6	75.3	77.3	79.7	77.4	72.1	73.4	72.6	69.3	64.58
2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
3.86	15.58	20,41	12,05	0,13	5.88-	27.5-	11.4-		
72.64	74.31	72.85	77.85	79.38	80.56	100.4	109.4		

المصدر: البنك المركزي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة ما بين سنة1990 -1993 التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية محاولة إدخال إصلاحات على سياسة

سعر الصرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وهذا بفضل التخفيضات التدريجية التي كانت بداية تطبيقها من سنة 1987 كما رأينا سابقًا، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة 160% الا أن هذا الانخفاض الذي مس سعر صرف الدينار الجزائر لم يشكل تأثير على وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسهم ميزان المدفوعات الذي عرف تذبذب تبعًا لوضعية أسعار البترول رغم أن ميزان المدفوعات يمثل طرفي العرض والطلب على عملة البلد، وفي أكتوبر 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار نظام جلسات التثبيت الذي استمر إلى غاية ديسمبر 1995 ، هذه الفترة هي الاخرى لم يشكل هذا الإجراء أو السياسة المتبعة من طرف السلطة النقدية الجزائرية أي تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية بسبب الوضع الأمني السائد في ذلك الوقت، ما دفع الحكومة عن تجميد العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية هذا كان سبب رئيسي للوضعية السيئة التي آلت إليها المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لكن ما يعتبر ايجابي من وراء هذا الإجراء هو زيادة تقريب الدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية وتقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وبداية من تاريخ 1996/01/02 الذي تزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي ما زال إلا يومنا هذا مطبقًا في الجزائر، وملاحظ في هذه الفترة أن الدينار الجزائري فقد من قيمته 26% ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل تطور إيجابي ملحوظ في سنة 1997 بنسبة 155.5% مقارنة بالسنة الفارطة، في المقابل نلاحظ أن الدينار الجزائري انخفضت قيمته بنسبة 5.48% كدليل منافي لمبدأ النظرية الاقتصادية، وما يفهم عند مقارنة هذه النسب أن السلطة النقدية قامت ببيع العملة المحلية قدر ذلك الفارق الموجود بين النسبتين، وهذا ثقيل جداً على السلطة النقدية من باب الواقع، وتكررت هذه الملاحظات في العديد من المواقع مثل ما حدث في سنة 2000 بحيث تطور رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 441.28% مقارنة بسنة 1999 إلا أنه في المقابل انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 13.06% وتكررت هذه الملاحظة في كل السنوات الموالية .هذا دليل على أن السلطة النقدية لا تحترم مبدأ التعويم المدار بل تدعي أنها تتبنى هذا الشكل من أشكال التعويم (وهو التعويم المدار) بكل جوانبه إلا أن التطبيق مخالف تمامًا لذلك، إلا أنه في الحقيقة مازال الدينار الجزائري يعيش تحت كنف نظام الصرف الثابت والمتحكم في وضعيته هو السلطة النقدية ما دام أن قيمة الدينار لا تتأثر بجوانب العرض والطلب عليه، وهذا ما أشار إليه Reinhardt et Rogoff الذي تكلم في العديد من المرات، على وجود الكثير من الدول تنتهج شكل من أشكال التعويم إلا أنها في الحقيقة تطبق خلاف ذلك[1].

المطلب الثاني:ظاهرة الخوف من التعويم

أجابت دراسة قيمة قام بها كالفو وراينهارت Calvo&Reinhart سنة 2000 عن التساؤل التالي: ما الذي دفع صندوق النقد الدولي بعدم وضع الثقة الكافية لتصريحات الدول المعنية بتصنيفات أنظمة صرفها، وما الذي يدفع هذه الدول إلى التصريح بإتباع نظام صرف لايتم تبنيه فعليا ؟

[1] بربري محمد أمين، نفس المرجع، ص: 41.

لقد أمست هذه الدراسة عنصر أساسي في تحليل تسيير أنظمة الصرف الخاصة باقتصاديات الدول (خاصة منها النامية التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة المصداقية). حسب المؤلَفين، فإن الكثير من الدول تعلن أنها تعوم عملا تها، إلا أنه يظهر جليا في تطبيقاها أنها لا تقوم بذلك وهذا ما يبين حالة وباء يسمى ب" الخوف من التعويم "[1]، والذي يمكن تعريفه أنه" التحفظ من ترك معدل الصرف عائم بحرية بالرغم من الإعلان الرسمي للتعويم [2]."حيث كانت إستراتيجية هذه الدراسة هي مقارنة ما تقول الدول أنها تفعله (عبر تصريحها الرسمية لصندوق النقد الدولي) وما تفعله فعلا (يمكن وصفه من خلال حركة أسعار صرفها).فقد صرح صندوق النقد الدولي بأن 60% من الدول المصرحة بتبنيها النظام المرن هي دول تطبق أنظمة صرف ثابتة في الواقع[3].

يعود السبب في ذلك لفرضية الثنائية القطبية .فقد اقترح العديد من المختصين الاقتصاديين [4]إتباع إما التعويم التام،أو الربط الجامد متهمين الأنظمة الوسيطة بأنها أنظمة لا تستطيع المقاومة والتحمل أمام التدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال على المستوى الدولي، وأنها السبب الرئيسي للأزمات المالية التي حدثت مؤخرا للأسواق الناشئة حيث تكون دائما عرضة للهجمات المضاربية في ظل اقتصاد عالمي يشهد اليوم عولمة مالية متزايدة .وبالتالي أصبحت أصوات هؤلاء الاقتصاديين، الذين يطلق عليهم اسم" الأرثوذكسية الجديدة"، تطالب وتؤيد فكرة إتباع ما اصطلح عليه ب:" الثنائية القطبية "أي الاختفاء الكلي للأنظمة الوسيطة، واتجاه جميع الدول في المدى الطويل إلى إحدى القطبين المتطرفين، إما :التعويم التام أو الربط الجامد .وهذا التفسير يعتمد على نظرية الثلاثية المستحيلة التي تؤكد في فحواها أنه لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة :استقرار سعر الصرف، حرية حركة رؤوس الأموال، الاستقلالية في قيادة السياسة النقدية .حيث أفضت الثلاثية المستحيلة مؤخرا إلى الرأي الثنائي القائل بأنه مع زيادة حركة رأس المال يصبح الاختيار الممكن الوحيد لنظام سعر الصرف هو إما الربط الجامد الفائق في أشكاله الثلاثة) اتحادات العملة، الدولرة، مجلس العملة (أو التعويم المستقل .والواقع أن البلدان المتقدمة إما تعمد إلى التعويم أو تكون جزءا من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي .أما البلدان النامية فتواجه مشاكل خاصة تجعل هذا التقسيم الثنائي البسيط أكثر صعوبة عما هو وارد هنا.

انتقد ويليامسون (2000) فكرة الثنائية القطبية [5] حيث يعتقد وبقوة أن معظم الدول ذات الأسواق النامية –بالخصوص دول شرق آسيا –تنفر من التعويم .ويرجع ويليامسون السبب في ذلك إلى أن الدول النامية تصنف نفسها كمعومة لأن هذا ما يرغب صندوق النقد الدولي أن يسمعه .فتقرير ميلتزرMeltzer الذي تم طرحه من طرف الكونغرس الأمريكي من أجل تزكية الإصلاح الأساسي للمؤسسات المالية الدولية يقول فيه " :اللجنة تزكي أنه ...ينبغي على صندوق النقد الدولي استعمال سياسته الاستشارية لتزكية وفرض أنظمة الربط الجامد(مجلس العملة،

[1] آيت يحي سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 63.
[2] جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 140.
[3] جعفري عمار،نفس المرجع، ص 140.
[4] آيت يحي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[5] آيت يحي سمير، نفس المرجع، ص ص 63-64.

الدولرة)أو معدلات صرف عائمة ." أي أن إجراءات الانتقال نحو القطبين ستكون بسبب الضغوطات المطبقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أداته وهي صندوق النقد الدولي .وهكذا يكون ويليامسون قد وجه انتقاد بصفة غير مباشرة للأورثوذكسية الجديدة التي تؤكد البعد العام للتخلي عن الأنظمة الوسيطة لصالح أنظمة عائمة لكن دون الجزم بالاختفاء النهائي لهذه الأنظمة.

ساند فرنكل (2003)رأي ويليامسون (2001) أن العالم الغربي هو الذي يطبق ضغط رهيب على الدول النامية لإتباع الحلول المتطرفة، وعلى رأسهم الأكاديميين الموالين لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن مجلس العلاقات الخارجية ووزارات مالية لمجموعة السبعة G7) اقترحت على صندوق النقد الدولي أن يفرض على الدول التي تعاني من مشاكل في تبني نظام) صرف وسيط أن تتبع وبطريقة" نظامية "ربط عملتها بالعملات المهمة .كل هذه الضغوطات دفعت الدول – خاصة منها النامية –إلى الإعلان الرسمي عن تبني أنظمة صرف هي في الحقيقة لا تتبناها.

المطلب الثالث:الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وأيضا الأورثوذكسية الجديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية والتوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم . كل هذا يفتح المجال للنقاش في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى والاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

في هذا الشأن، يمكن مناقشة مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا مهمة[1]:

[1] آيت يحي سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67-69.

أولا: من زاوية ميزان المدفوعات

جدول (4_2): تطور ميزان المدفوعات واحتياطي الصرف في الجزائر (1997_2015)

	1997	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*
رصيد ميزان المدفوعات	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.66
متوسط سعر البرميل من النفط دولار/برميل	19.49	12.84	17.81	28.50	24.85	25.24
احتياطي الصرف دون الذهب	8.05	6.84	4.4	11.9	17.96	23.11
2003	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*
7.47	9.25	16.94	17.7	29.55	36.99	3.86
9.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25
32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
2010	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*	
15.58	20.41	12.05	0.13	5.88-	27.53-	
80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	
162.22	182.2	190.6	194	178.9	144.13	

المصدر: بنك الجزائر (بتصرف).

يبين الجدول السابق أن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999 و2000 ب % 418 مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة ب% 13.08 ، كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97 %من صادرات الجزائر، والمتأثرة هي الأخرى بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول التي انتقلت من 25.24 دولار/برميل سنة2002 إلى 99.97 دولار/برميل سنة 2008 أي بارتفاع يقدر بأربعة أضعاف .أدى ذلك إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات سنة2008 بأزيد من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال . 2002 ورغم هذا التزايد الغير مسبوق في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري إلا أن قيمة 2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار إلى – الدينار الجزائري شهدت ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 200272.6 دينار لواحد دولار ثم بقي هذا السعر ثابتا إلى غاية 2006 ثم عرف ارتفاعا آخرا ب % 6.9 سنة 2008 ، وهذا راجع للانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية متأثرا بالأزمة المالية العالمية التي بدأت حدتها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008،أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75.34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 ثم إلى 104.78 دينار لواحد يورو سنة 2009 أي بانخفاض قدر ب % 39 مقارنة بسنة 2002 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة .وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة .فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدنيا للدينار الجزائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وهذه الحجة باطلة ولا توافق مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري لكن ليس من أجل العمل على تخفيض قيمة العملة بشكل مستمر وطويل المدى.

ثانيا: من زاوية تسيير الاحتياطات

من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة ومتزايدة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999 ، وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي، وأصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة. 202004 هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، غير أن هذا السلوك لاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت) والوسيط القريب من الثابت (وليس العائم، ذلك أن

النظريات الاقتصادية وفي ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغير في احتياطات الصرف تكون معدومة) أو تغيرات طفيفة جدا .(بالتعريف، فإن السلطات النقدية لا تتدخل في الأسواق لاستقرار سعر الصرف إلا وقت الضرورة، ونتيجة لذلك، لا يتغير المخزون الرسمي لاحتياطات الصرف، أي أن سعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي. وبالعكس، في ظل نظام الصرف الثابت، فإن احتياطي الصرف يتغير بسبب تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف للحفاظ على ثبات سعر الصرف أو تغيره بشكل طفيف وعليه يكون التغير في احتياطي الصرف هو المتغير الداخلي، وهي الحالة التي تنطبق على حالة الاحتياطات في الجزائر متمثلة في الارتفاع المستمر لهذه الاحتياطات ويكون ذلك على حساب ارتفاع قيمة الدينار الجزائري، حيث نلاحظ أن الفائض الموجود في ميزان المدفوعات خلال سنة معينة يتم إضافته إلى احتياطات الصرف الرسمية من جهة والتدخلات في سوق الصرف من جهة أخرى، وهذا بعد إعادة تقييم هذه الاحتياطات بسعر الصرف الجديد، وهو ما حدث للجزائر2009قيم متفاوتة، غير أن هذه التدخلات كانت بكميات كبيرة وليست طفيفة أفرزت النتائج السابقة، – خلال الفترة2002 وكلما كانت التدخلات في سوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.

ثالثا: من زاوية مقاومة الصدمات

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لآثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في تشرين الأول/أكتوبر 2008 ، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر) دخول العالم الغربي حالة ركود(، وهي صدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر سنة 2009 من خلال الانخفاض الشديد للصادرات الجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في متوسط سعر البترول الذي بدأ ينخفض بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب عليه نتيجة الركود العالمي .فبعد القمة التاريخية التي وصل إليها بأكثر من 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثاني من تموز/يوليو 2008 سقط سعر البرنت إلى أن بلغ نقطة أدنى من 35 دولار/برميل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2008 أمام الاختلالات المتواصلة للوضعية الاقتصادية العالمية، فنتج عن ذلك أن انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03.86 مليار دولار فقط سنة . 2009 وأمام هذا الوضع يوجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الحقيقية) وهنا المقصود هو الأزمة المالية العالمية(، غير أن هذا التصريح يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية(نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات)وهو ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008 و 2009 ، وليس بالتدخل بشكل معتبر في سوق الصرف من أجل

حماية قيمة العملة المحلية مثلما حدث للجزائر .وعليه فإن تقارير السلطات النقدية الجزائرية تمتاز بتناقضات عميقة وكبيرة تضعف من مصداقية نظام الصرف المتبع.

خلاصة:

إن ما يميز نظام الصرف في الجزائر أنه لا يزال في أدنى مستوياته وأن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع (خفي)بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار . فالذي يميز التعويم المدار عن بقية التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته .فالدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم وان السلطات النقدية تقوم بتصريح إتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم .إن الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى مثل هذه التصريحات هي الضغوطات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من سنة 1994 في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي. غير أنه من غير المفهوم اقتصاديا الاستمرار في السعر المتدني للعملة دون الانتباه إلى أن ذلك لا يخدم تنافسية الاقتصاد .فصادرات الجزائر تحتكرها المحروقات بنسبة أعلى من % 97 ومدفوعات هذه الصادرات مسعرة بالدولار وبالتالي فلا شيء من الصادرات يتأثر بسعر الصرف لأنها تخص مادة غير تنافسية والتي تخضع لحصص الأوبك وسوقها تتصف بالمركزية من جهة والعقود طويلة الأجل فيما يتعلق بالغاز من جهة ثانية وبالتالي لا شيء يتحقق لصالح المصدر على سلم التنافسية بسبب ضعف بنية الصادرات خارج المحروقات.

أما بالنسبة للواردات فترك الدينار في مستوياته المتدنية يعمل على ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات ويزيد من عجز المؤسسات وكبح الاستثمارات التي تعتبر مصدر أساسي للنمو وبالتالي ظلت واردات الجزائر مرتفعة في أغلب السلع الأساسية .وعند السعر المتدني لصرف العملة الوطنية تنتقل الكلفة إلى الأسعار عند الاستيراد وتضطر الحكومة إلى تحمل جزء من هذه التكاليف عن طريق دعم الأسعار ولكن الجزء الأكبر يتحمله المستهلك مما يضعف من قدرته الشرائية.

خـاتـمـــــة

لقد فرضت العلاقات النقدية والمالية الدولية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية قصد التحكم في الإختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، وكان الاهتمام بسعر الصرف هو جوهر المواضيع التي تندرج في هذا النطاق، ذلك لكون سعر الصرف يعتبر الميكانيزم الأساسي الذي يضمن إستقرار النظام النقدي الدولي. والاهتمام بنظرية سعر الصرف كان جد واضح من خلال تعدد تفسيراتها، فتعددت النماذج الساعية لتحديد القوى المتحكمة في أسواق الصرف الأجنبي، من أجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات ومدى تأثيرها في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية. وقد أسند بعض الإقتصاديين التقلبات التي عرفتها أسعار الصرف إلى عوامل عديدة تختلف بإختلاف الفترات الزمنية، فمنها محددات تؤثر في إستقرار سعر الصرف في المدى الطويل مثل التضخم، وعوامل تؤثر في توازن سعر الصرف في الأجل القصير مثل تدفقات رؤوس الأموال.

تنقسم أنظمة الصرف إلى قسمين رئيسيين النظام الثابت والنظام العائم ونجد بينهما أنظمة وسيطية متعددة، وهذا التعدد في الأنظمة ناجم عن حاجة كل دولة إلى تطبيق النظام الذي يلائم إقتصادها في فترة معينة، غير أن الإختيار بين هذه الأنظمة يعتبر مسألة صعبة جدا نظرا لعدم الثبات الذي تشهده مختلف الإقتصاديات ويبقى على كل دولة أن تختار بدقة حسب معايير ترى أنها المحددات الأساسية لنظام سعر الصرف المراد تبنيه، على غرار العوامل التالية:

درجة الإنفتاح الاقتصادي، مستوى التضخم، الصدمات الداخلية والخارجية، درجة حركية رؤوس الأموال، درجة مصداقية السلطات النقدية، نظام تثبيت الأسعار....

إن الخطوات والإصلاحات التدريجية التي مست نظام الصرف الجزائري قصد التوجه به نحو إعطاء قدر كبير من المرونة للدينار دليل على استجابة الدينار الجزائري لظاهرة التفريغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية، وعلى هذا الأساس استطاعت السلطة النقدية أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والموازي بفضل التوجه السليم لمختلف التعديلات والإصلاحات التي استطاعت أن تمنح الوقت اللازم والسامح للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية أن تتأقلم بشكل جيد مع هذا التوجه بأقل التكاليف، وتزامن هذا التحرير التدريجي مع اتفاق الشراكة الأورو المتوسطية والدخول المرتقب للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، هذا ما يجعل الحكومة الجزائرية أمام مسؤولية الاجتهاد أكثر لتعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري والعمل على تحسين من نوعية وكفاءة خدمات المنظومة المصرفية خاصة سرعة عمليات الصرف والتحويل، مع السهر على تقليص ظاهرة لجوء العملات الأجنبية إلى السوق الموازي، والمطلوب الرئيسي من الحكومة الجزائرية هو أن تعزز وتحسن من وضعية الاقتصاد الحقيقي مستغلة الإيرادات الكبيرة التي تجنيها من اقتصاد الريع واحتياطاتها التي تجاوزت 145 مليار دولار أمريكي وخاصة ما زاد أهمية فكرة الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي (اقتصاد خارج المحروقات) هي الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات الذي سجلته الأسواق العالمية في غضون الأزمة المالية العالمية الراهنة. أي إن الاقتصاد الجزائري ما زال يعيش

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحت رحمة أسعار وإيرادات البترول، وعليه مازال لحد الآن الاقتصاد الوطني يرتبط مصيره بوضعية هذه المادة، التي لا يستطيع التحكم في حالتها لا من ناحية الأسعار أو الكميات بل هي تبقى مرهونة بالقرارات خارجية. خير دليل على ذلك ما يشهدة الإقتصاد الوطني منذ سنتين بسبب الهبوط المفاجئ و الكبير في أسعار البترول في نهاية سنة 2014.

إختبار الفرضيات:

تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الجوهري:

_هل كان نظام سعر صرف الدينار الجزائري المختار في الفترة 1990_2016 مثالي؟

وقد طرحنا في بداية البحث مجموعة من الفرضيات في شكل إجابات أولية عن مجموعة من الأسئلة ونتائج مسبقة، وكانت كالتالي:

الفرضية الأولى: تعتبر اتفاقية بريتون وودز Bretton woods أكبر منعطف في تطور النظام النقدي الدولي.

إتضح لنا من الفصل الأول أن هذه الفرضية صحيحة، فقد تم عقد ندوة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، وسميت بندوة بريتن وودز التي تم تأسيس في سياقها الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي ، إلى جانب الإقرار بإنشاء نظام نقدي دولي أصبح يعرف بنظام بريتن وودز.

الفرضية الثانية: من أهم المعايير المعتمدة لاختيار نظام الصرف الأمثل: حالة ميزان المدفوعات، درجة الانفتاح الاقتصادي.

لقد تأكدنا من صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني غير أن حالة ميزان المدفوعات ودرجة الإنفتاح ليسا المحددان الوحيدان لإختيار نظام الصرف الأمثل.

الفرضية الثالثة: مر نظام سعر الصرف في الجزائر بمرحلتين بعد الاستقلال: الثابت مقابل الدولار الأمريكي قبل 1996 و التعويم المدار منذ 1996 الى يومنا هذا.

تبين لنا من الفصل الثالث عدم صحة هذه الفرضية، فنظام سعر الصرف في الجزائر مر بعدة مراحل: الربط بالفرنك الفرنسي بعد الإستعمار ثم الربط بسلة من العملات بعد 1974 ومحاولة اعادة تقييم العملة بعد أزمة 1986، ثم تبني نظام التعويم المدار منذ 1996 إلى يومنا هذا.

الفرضية الرابعة: نظام سعر الصرف الأمثل هو النظام الذي يحقق ويحافظ على التوازن الاقتصادي للدولة، والتعويم هو نظام الصرف الأمثل للدينار الجزائري.

في الفصل الرابع حاولنا تحديد مدى مثالية النظام المرن بالنسبة للدينار الجزائري غير أننا لم نوفق في إيجاد جواب قاطع بسبب ضعف الاقتصاد الوطني واتكاله على المحروقات من جهة وعدم التطبيق الصحيح لنظام الصرف المعتمد حاليا (التعويم المدار) بمبادئه من طرف السلطات النقدية من جهة أخرى. نظرا للطبيعة الاقتصادية والجزائرية يمكننا القول أن الفرضية الرابعة خاطئة.

النتائج:

يمكننا أن نوجز نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ يعتبر سعر الصرف آلية يتم على أساسها تسوية المبادلات الاقتصادية التي تقوم بها الدول فيما بينها، والسلطة النقدية هي المسؤولة عن إختيار قاعدة نقدية تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية للبلد.
- ❖ إن عملية الإختيار والمفاضلة بين نظم الصرف جد صعبة خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.
- ❖ التأخر في جعل السياسة الاقتصادية تتأقلم مع الصدمات الاقتصادية أو عدم كفايتها يؤدي إلى زيادة حالة عدم التأكد أو درجة المخاطرة المرتبط بتلك الدولة، هذا ما يحدث حجم ضخم من التدفقات للخارج فتحاول الدول المواجهة بطرح إحتياطاتها من العملات الأجنبية، فيصبح معدل الصرف الفعلي مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، ما يدفعها للتخلي عن تثبيت معدل الصرف وهذا عن طريق تعويم عملتها فتزيد درجة هجمات المضاربة مما يوقع الاقتصاد في أزمة العملة.
- ❖ التوجه الحديث لأنظمة الصرف المرنة ناتج عن النضج المالي وعمق الأسواق المالية والهياكل التكنولوجية، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية لذا يمكنها اتباع الترتيبات الوسيطية ثم التعويم المدار للتوجه البطيء والمحسوب نحو التعويم.
- ❖ يوجد نظام صرف أفضل مقارنة بالأنظمة الأخري لكل دولة حسب حالتها الاقتصادية، وهذا يتوقف على عملية الإختيار والمعايير المعتمد عليها في هذه العملية.
- ❖ قامت الجزائر بمسايرة توجهات صندوق النقد الدولي الذي يدعو للتعويم، فاستطاعت السلطات النقدية الجزائرية بفضل تبنيها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري وتقريبه من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي.
- ❖ في الجزائر ضعف أداء الجهاز الإنتاجي يتسبب في خفض الطلب على العملة الوطنية مقارنة بالعرض، الأمر الذي يضطر السلطة النقدية لاستغلال إحتياطي الصرف الأجنبي وتدخلها في سوق الصرف لمنع الدينار الجزائري من التدهور.

الإقتراحات:

يمكننا إقتراح بعض التوصيات التالية:

- مراجعة وإعادة النظر في القوانين والمراسيم المتعلقة بتأطير وتنشيط التجارة الخارجية الجزائرية، وعمليات الصرف الأجنبي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في النظام النقدي الدولي.
- التقليص من تدخل السلطات النقدية الجزائرية وفتح المجال لقوى السوق والتطبيق الصحيح لنظام التعويم المدار ليسهل الإنتقال إلى النظام المرن.
- ضرورة التوجه بالإقتصاد الجزائري للقطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة) وانعاش التجارة الخارجية لزيادة صادرات الجزائر خارج الحر وقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1_ الكتب:

1- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، " مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق "، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

2- أحمد فريد مصطفى، ""التحليل الاقتصادي الكلي "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000 .

3- الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

4- الهادي خالدي، " المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي" ، دار الهومة ، الجزائر، 1996 .

5- السيد محمد أحمد جاهين، " سياسة الصرف الأجنبي" ، دار النهضة العربية ، القاهرة،2001 .

6- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة،"مبادئ الاقتصاد الدولي "، المكتب الجامعي الحديث،2008 .

7- بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

8- جون ميديسون ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة عبد الله منصور و محمد عبد الصبور و محمد علي ، دار المريخ، الرياض، 1987 .

9- زينب حسن عوض الله، " الاقتصاد الدولي –نظرة عامة على بعض القضايا" ، الدار الجامعية الإسكندرية 1998

10_ عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية2000 .

11- عبد الحسين جليل : سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار الصفاء،عمان، 2011.

13- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوا ن المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2006 .

14- علي بن قدور، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي سعيدة،2005.

15- عرفان تقي الحسني، " التمويل الدولي "، دار مجدلاوي ، عمان، 1999 .

16- سامي عفيف حاتم، " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم" ، الدار المصرية، حلوان، 1991.

17 -نشأت نبيل محمد وكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف،دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة،2006.

18- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "،دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

19-محمود يونس،" أساسيات التجارة الدولية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية.

20- محمود حميدات :مدخل التحليل النقدي، ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر ، 2000.

21 - مدحت صادق، " النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة -1997 .

22- مروان عطوان ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى، الجزائر ، 1992.

23- موردخاي كيرانين، ترجمة:محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض، 2007 .

24- وجيه شندي، " المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية" ، الطبعة الثانية دار وهدان للطباعة والنشر1976 .

25- هاشم حيدر، " أزمة الدولار" ، الطبعة الثانية الهيئة العامة للكتاب – بيروت 1991 .

26- هني أحمد، المديونية، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

2- المذكرات:

1_ بربري محمد أمين،" سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1990-2003"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، 2006.

2_ بربري محمد أمين،" الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية_ دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، 2011.

3- برياطي حسين، أنظمة سعر الصرف معايير إختيار نظام الصرف الملائم، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة مستغانم، 2008.

4- بن عبد الفتاح، " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر" -، رسالة ماجستير في العلوم .الاقتصادية جامعة الجزائر1997 .

5- بن عيني رحيمة،" سياسة سعر الصرف في الجزائر -نمدجة قياسية للدينار الجزائري "-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان2005/ 2006 .

6- بليمان سعاد :اشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في إقتصاد ناشئ دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008.

7- جعفري عمار، إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية_ دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990_2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013 .

8- جديدن لحسن، "تسيير خطر سعر الصرف حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2004 .

9- حمودة فاطمة الزهراء، " نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية" ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، بجامعة الجزائر، ، 2001.

10-ديب كمال ، النظام النقد الدولي و العولمة ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001.

11- زكراوي لخضر، " تطور نظام الصرف في الجزائر :أسباب وآثار تخفيض قيمة الدينار" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر،2000.

12- قدار نعيمة " نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1997.

13- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

14- نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،1998.

15- لخضر عزي، " السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري" ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر1993/1992 .

3_ المجلات والمداخلات

1- آن ماري جولدي و تشارلز اينوخ، هل مجالس العملة علاج لكل مشكلة نقدية، مجلة التمويل والتنمية، ص ن د، ديسمبر 1998.

2- ألفريدو كويفاس و اليخندرو ورتز، تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن، ، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002 .

3_ إيت يحي سمير، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجلة الباحث، عدد 9، الجزائر، 2012.

4_ بربري محمد أمين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، .

5- بن بوزيان محمد و زياني الطاهر ونصر الدين شريف، " فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر" ، مجلة المناجمنت – جامعة تلمسان، رقم01 ،2002 .

6-بينو الجيرية وحان يبزاني فيري ، قضية إهمال بحسن نية العمل على استقرار سعر الصرف ، مجلة التمويل و التنمية ، سبتمبر 1999.

7- جولد آبي-ماري وإينوش تشارلس، " هل مجالس العملة علاج لكل المشاكل النقدية" ، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998 .

8-كريم النشاشيبي و آخرون ، " الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق" ، صندوق النقد الدولي– واشنطن ،1998.

9- روبا دوتاغوبتافرناندیز و غیلدا فرناندیز و سیم کاراکاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، متى، وبأي سرعة؟، قضايا إقتصادية دولية،ص ن د، 2006.

10- ناصر السعيدي، خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002 .

11- مايكل بوردي، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، ، ندوة: صندوق النقد العربي بعنوان نظم وسياسات أسعار الصرف، أبو ظبي، 16 ديسمبر 2002 .

12- مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية" ، مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 12-1999.

13- محمود حميدات وخليلي كريم زين الدين، " سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر" ، ندوة نظمها معهد السياسات الاقتصادية – صندوق النقد العربي –بعنوان " سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية" ، حلقات العمل العدد الثالث من 21 إلى 25 سبتمبر 1997 أبوظبي.

ثانيا:المراجع باللغات الأجنبية:

1_Les Livres :

1- Ilmane M.C," note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar - algérien", les cahiers de réforme, tome 05, deuxieme édition, ENAG .1990

2- Hadj nacer abderrahmane," le pouvoir d'achat du dinar ", les cahiers de - la réforme, tome5, deuxieme édition, ENAG 1990.

2-Les Théses :

1- Amira Jouini : Régime de change et Croissance économique, These de .Master en seience ecinomique, Université de Tunis, Elmanar,2008

2- Habbar ebderrezak," le marché des change cas: le marché interbancaire - des change algérien ",mémoire PGS-BANQUE, École supérieure de .commerce-alger, 13 éme promotion 2002,

3- Zouaoui Halima, " étude de la politique de change en algerie (1962--1993) ", magistère a institut dela planification et statistique -Alger 1993/1994.

3-Les Articles :

1- Benali cheikh, " taux de change multiple- dinar algérien ", l'économie N°04 Mai 1993.

2- Jean-louis besson et yann échirard," optimalité et soutenabilité de - union monétaire européenne",colloque " union dans un monde en mutation", du 16 au 27 août 2004 a l'université jean molin Lyon.

3_Hiouani. A," le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank n°24 juin-juillet 1996.